



إعداد المعلم بكليات التربية والدورة الاقتصادية "دراسة تحليلية"

إعداد

د / هبة محمد أبو تيار

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة طنطا

إعداد المعلم بكليات التربية والدورة الاقتصادية "دراسة تحليلية"

إعداد

د / هبة محمد أبو تجار

مدرس أصول التربية

كلية التربية – جامعة طنطا

مستخلص البحث

تواجه كليات التربية العديد من التغيرات التي تؤثر على أدائها وكفاءة خريجها بالتزامن مع فائض كبير في أعداد الخريجين مصحوب بموجة ركود كبيرة في الطلب عليهم في سوق العمل، مما يؤثر على سرعة دوران رأس المال بها، وانخفاض العائد الاقتصادي المتوقع من عملية إعداد المعلم، مما يجعل دورتها الاقتصادية في حالة انكماش. ولذلك استهدف البحث الحالي دراسة العلاقة بين عملية إعداد المعلم بكليات التربية والدورة الاقتصادية، من خلال الوقوف على ماهية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم بكليات التربية لتحديد أهم التغيرات المسؤولة عن ضعف فعاليتها وشيوع حالة الانكماش الحالية التي تعيشها كليات التربية. وفي سبيل ذلك تم استخدام المنهج الوصفي الذي اقتضى السير في عدة محاور رئيسة هي الإطار المفاهيمي للدورة الاقتصادية، طبيعة الدورة الاقتصادية بكليات التربية، التغيرات المسؤولة عن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم، انعكاسات ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم على المستويين التربوي والاقتصادي. وقد توصل البحث الحالي إلى مجموعة من الإجراءات اللازمة لاستعادة فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم على مستويات الانفاق، والإعداد، والتوظيف، والتنمية المهنية للمعلم.

الكلمات المفتاحية: الدورة الاقتصادية، إعداد المعلم، كليات التربية.

Teacher preparation in The Faculties of Education and Economic Cycle "An analytical study"

Abstract

Faculties of education face many changes that affect their performance and the efficiency of graduates. Accordingly, There is a large surplus in the number of graduates accompanied by a large recession wave in the demand for them in the labor market, which affects the speed of capital turnover in them, in addition to the low economic return which is expected from the teacher preparation process. This, in turn, leads to a contraction of its economic cycle. Therefore, the current research aims to study the relationship between the teacher preparation process in the Faculties of Education and the economic cycle, by identifying the economic cycle for teacher preparation in the Faculties of Education in order to identify the most important changes responsible for the weakness of their effectiveness and the prevalence of the current recession experienced by the Faculties of Education. For this purpose, the descriptive approach was used, which required covering several main axes, namely, the conceptual framework of the economic cycle, the nature of the economic cycle in the faculties of education, the changes responsible for the weak effectiveness of the economic cycle for teacher preparation, and the implications of the poor effectiveness of the economic cycle for teacher preparation at the educational and economic levels. The current research has concluded that there are a set of procedures necessary to restore the effectiveness of the economic cycle for teacher preparation at the levels of spending, preparation, employment, and professional development of the teacher.

Keywords: Economic cycle, Teacher preparation, Faculty of Education.

مقدمة البحث:

تعتبر العلاقة التي تجمع بين الاقتصاد والتعليم علاقة متشابكة ذات أبعاد تأثيرية؛ إذ يؤثر كل منهما في الآخر سلباً وإيجاباً. فإذا كان الاقتصاد هو الدعامة الرئيسة لحياة المجتمعات الإنسانية المعاصرة من خلال توفير مصادر الانفاق وإيجاد فرص العمل المناسبة للعنصر البشري، فإن التعليم بمختلف أنماطه هو السبيل الأمثل لإعداد وتأهيل القوى البشرية المدربة واللازمة لتحقيق الانتعاش الاقتصادي وضمان استمراريته. (٦ : ٢٠٩) (*)

وقد غيرت تلك العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد والتعليم النظرة إلى التعليم؛ فلم يعد يُنظر إليه باعتباره خدمة استهلاكية تقدم للأفراد بمعزل عن العملية الاقتصادية، بل أصبح يُنظر إليه باعتباره عاملاً من عوامل الإنتاج وجزءاً مهماً من الحركة الاستثمارية للاقتصاد، حيث يستهدف تحسين نوعية الحياة للأفراد وتحقيق الانتعاش الاقتصادي للمجتمع. (٢٩ : ١١٤)

ومن هنا يتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى توظيف مبادئ الاستثمار الاقتصادي على النظام التربوي ومؤسساته، وصارت العملية التعليمية بكل مؤسسة بمثابة عملية اقتصادية لها كلفتها وعائدها، وتتأثر هذه العملية بكل ما يحدث بالقطاع الاقتصادي للمجتمع وتؤثر فيه. وبالنظر إلى أوضاع الاقتصاد المصري نجد أنه تعرض لتغيرات جذرية في النظم والسياسات الاقتصادية منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي عام ١٩٧٤م، واتباع سياسات الخصخصة وإعطاء الحرية للقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي لممارسة الأنشطة الاقتصادية بحرية داخل المجتمع، وكذلك تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية. وقد صاحب عملية التحول من نظام الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق حدوث تقلبات انكماشية؛ فدخل الاقتصاد المصري في نهاية التسعينيات مرحلة ركود اقتصادي وتباطؤ في معدل نمو الناتج المحلي. (٢٧ : ٢٠)

وما كان للاقتصاد أن يستعيد قوته في عام ٢٠١٠م بعد حدوث الأزمة المالية العالمية حتى اندلعت ثورة الخامس والعشرين من يناير وألقت الأحداث المواكبة للثورة خلال الفترة الانتقالية بظلالها على النشاط الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي خلال عام ٢٠١١م بنسبة ٤,٢٪. (٢٨ : ٢)

(*) يشير الرقم الأول بين القوسين إلى رقم المرجع في قائمة المراجع ، بينما يشير الرقم الثاني بعد النقطتين إلى رقم الصفحة في ذات المرجع.

وخلال السنوات الأخيرة تتخذ الدولة إجراءات اقتصادية لإصلاح هيكل الاقتصاد المصرى ومحاولة استعادة توازنه وانتعاشه. ومن ثم فالاقتصاد المصرى شأنه شأن الاقتصاديات الأخرى يمر بتقلبات فى مستوى النشاط الاقتصادى تنقله من فترات ركود إلى فترات انتعاش والعكس صحيح. وهو ما يعرف فى علم الاقتصاد بمفهوم الدورة الاقتصادية.

وانطلاقاً من أن الدورة الاقتصادية تتسم بخاصية شمول وتزامن التقلبات بكل القطاعات المكونة لعمل النشاط الاقتصادى وليس فى عدد قليل منها دون الآخر، فإن حدوث أى تغير فى فرص تحقيق الأرباح لأى قطاع منهم يؤثر على فرص تحقيق الأرباح بوحدة النشاط الاقتصادى الكلى. علماً بأن هذه القطاعات تكون على درجة كبيرة من الترابط مع بعضها البعض ومع القطاعات الإنتاجية المتشابكة مع القطاع الاقتصادى كالقطاع التربوى. (٤٣ : ٢٣).

وباعتبار أن كليات التربية من أهم المؤسسات الإنتاجية بالقطاع التربوى والمسئولة عن إعداد المعلم، فحدث أى خلل بدورها الاقتصادية يؤثر على النشاط الاقتصادى الكلى، خاصة أنها تمر بتقلبات فى حركة الاستثمار بها تتجسد فى الانفاق على إعداد المعلم من قبل الدولة والأفراد دون وجود عائد سريع مما يجعلها تعيش حالة ركود تُحدث خلل بدورها الاقتصادية.

مشكلة البحث

تعد كليات التربية من المؤسسات التعليمية المهمة فى تنمية القوى البشرية المنتجة وذلك من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات والقيم التى تمكنها من المساهمة الإيجابية فى صنع المستقبل وزيادة القوة الاقتصادية للمجتمع، إذ تضطلع بإعداد وتأهيل المعلمين للعمل فى مختلف مراحل التعليم قبل الجامعى لضمان مسيرة التعليم فى تحقيق التقدم الاقتصادى، وكان لهؤلاء الخريجين مكاناً بارزاً فى سوق العمل ليس على المستوى المحلى فقط وإنما على المستوى الإقليمى أيضاً. إلا أنه فى السنوات الأخيرة يجد المتأمل للواقع المصرى أن كليات التربية تواجه العديد من التغيرات الداخلية والخارجية التى تؤثر على أدائها وكفاءة خريجها بالتزامن مع افراط كبير فى أعداد الخريجين مصحوب بموجة ركود كبيرة فى الطلب عليهم فى سوق العمل المحلى أو الإقليمى، مما يؤثر على سرعة دوران رأس المال بها، وانخفاض العائد الاقتصادى المتوقع من عملية إعداد المعلم، وهو ما يجعل الدورة الاقتصادية بكليات التربية فى حالة عدم استقرار وتآرجح شبه منتظم؛ حيث تحول نشاطها من حالة الازدهار والانتعاش التى كانت تعيشها منذ نشأتها حتى إلغاء التكليف لخريجها عام ١٩٩٨م إلى حالة الركود والانكماش الحالية.

ومن ثم تتبلور مشكلة البحث في السؤال الرئيس التالي:
 ما العلاقة بين إعداد المعلم بكليات التربية والدورة الاقتصادية؟
 وتحدد الإجابة على هذا السؤال من خلال الأسئلة الفرعية التالية:
 ١- ما الإطار المفاهيمي للدورة الاقتصادية؟

٢- ما طبيعة الدورة الاقتصادية بكليات التربية؟

٣- ما التغييرات المسؤولة عن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم؟

٤- ما انعكاسات ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم؟

٥- ما الإجراءات اللازمة لاستعادة فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم؟

هدف البحث

يهدف البحث الحالي إلى الوقوف على ماهية الدورة الاقتصادية لعملية إعداد المعلم بكليات التربية، لتحديد أهم التغييرات المسؤولة عن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية وشيوع حالة الانكماش التي تعيشها كليات التربية الآن، وصولاً لأهم الإجراءات التي يمكن أن تسهم في استعادة فعالية دورتها الاقتصادية.

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث الحالي من خلال ما يلي:

- تناول مفهوم الدورة الاقتصادية الذي يعد من المصطلحات الاقتصادية المستخدمة في تفسير التغييرات التي تطرأ على أي نشاط لينتقل من وضع الانتعاش إلى وضع الانكماش أو العكس.
- الربط بين إعداد المعلم والدورة الاقتصادية يحمل دلالات تؤكد ضرورة النظرة إلى عملية إعداد المعلم كعملية استثمارية لها كلفتها وعائدها المنتظر.
- إمكانية أن يسهم هذا البحث في تصحيح الرؤى والتبصير بمشكلات كليات التربية للتغلب على التهديدات ومواجهة التحديات واستثمار الفرص المتاحة لإنتاج دورة اقتصادية فعالة لإعداد المعلم.

منهج البحث

تقتضى طبيعة البحث الحالي استخدام المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف وتفسير الظاهرة قيد الدراسة، ويكشف عن القضايا والمشكلات المرتبطة بها وكيفية حلها للوصول إلى نتائج ودلالات ذات مغزى. ومن ثم يتم وفقاً لهذا المنهج تحليل مفهوم الدورة الاقتصادية وخصائصها ومراحلها ومظاهرها، وعلاقتها بعملية إعداد المعلم وصولاً للكشف عن التغييرات المسؤولة عن شيوع حالة الانكماش الحالية التي تعيشها كليات التربية، ثم استخلاص الإجراءات اللازمة لإنتاج دورة اقتصادية فعالة لإعداد المعلم.

مصطلحات البحث

▪ إعداد المعلم

يقصد بعملية إعداد المعلم إجرائيًا بأنها: عملية استثمارية يتم الإنفاق عليها لمدة أربع سنوات بكليات التربية، وينتظر من ورائها عائد يتحقق بعد إتمام عملية الإعداد والالتحاق بسوق العمل، ويساهم في تجديد رأس المال المستثمر وانتعاش الدورة الاقتصادية بكليات التربية.

▪ الدورة الاقتصادية

تعرف إجرائيًا بأنها: التقلبات التي تحدث في فترات دوران رأس المال بكليات التربية بدءًا من الإنفاق وحتى تحقيق العوائد، مما يؤدي إلى تغير في حركة الاستثمار بها ينقلها من حالة الانتعاش إلى حالة الركود (أو العكس)، ويكون لها تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي الكلى. وينتظم إعداد البحث الحالي في خمسة محاور رئيسة على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدورة الاقتصادية

لقد أدى نجاح الثورة الصناعية في دول أوروبا مع بداية النصف الثاني من القرن الثامن عشر إلى زيادة ضخمة في الإنتاج، ولم يمض وقت طويل حتى بدأت أزمتا إفراط الإنتاج في الظهور بصورة دورية، كل ثمان أو عشر سنوات، وكان نتاج ذلك أن أخذت الدراسات الاقتصادية تهتم بموضوع الدورات الاقتصادية. (٤: ٢٦٣)

وتعد الدورات الاقتصادية ظاهرة ملازمة للنشاط الاقتصادي الحر الذي يتصف بتعدد الأطراف المتخذة للقرارات الاقتصادية، وبانحصار دور الدولة في النواحي الاقتصادية، وصعوبة السيطرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تكون عرضه للتقلب نتيجة لصدمات العرض والطلب، مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الإنتاج والتشغيل. (٢٧: ١٠)

وأصبح من المسلم به مرور الاقتصاديات التي تتبع نظام السوق الحر والانفتاح التجاري على العالم بفترات من الانتعاش والانكماش تسمى بالدورات الاقتصادية. وقد ظهرت أولى التقلبات الاقتصادية في الأسواق الهولندية، حيث كان الاقتصاد الهولندي من أكثر الاقتصاديات الأوروبية تقدمًا وذلك بسبب اشتداد المضاربة على الأصول الخاضعة للتبادل، بينما مر الاقتصاد البريطاني بأزمات متعددة بعد عام ١٧٦٠م، واجتاحت الكساد الأسواق المالية والحياة الاقتصادية عمومًا. (١٦: ٣٨٨ - ٣٨٩)

كما مر الاقتصاد الأمريكي بفترات انكماش متقطعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ثم شهد في عام ٢٠٠١م فترة كساد استمرت عامًا واحدًا، بعد مروره في التسعينيات بفترة توسع اقتصادي متميزة استمرت عشرة أعوام. وقد توالى تعرض الاقتصاد الأمريكي للعديد من الدورات الاقتصادية التي اختلفت من حيث المدة والآثار الاقتصادية، ويُعد أعنفها الأزمة الاقتصادية التي صاحبت الكساد العالمي الكبير في الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣م). (٨: ٢٦٩)

أما بالنسبة إلى الاقتصاد المصري فقد واجه العديد من التقلبات التي اختلفت تأثيراتها باختلاف العوامل والظروف الداخلية والخارجية، فمع بداية السبعينيات تم البدء في انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق من خلال تشجيع تدفقات رؤوس الأموال العربية والأجنبية إلى مصر. وقد أدى هذا الحراك في مجال الاستثمار إلى تحقيق نمو اقتصادي بلغ متوسطه خلال تلك الفترة حوالي ٧٪، إلا أن تطبيق سياسة الانفتاح على نحو غير مبنى على أسس اقتصادية وتشريعية سليمة أدى إلى حدوث العديد من الاختلالات الهيكلية الاجتماعية والاقتصادية وتراكمت الديون الأجنبية وبلغت مستوى حرج مما أدى إلى الركود الاقتصادي خلال الثمانينيات. (٢٢: ١٠)

ومع انتهاء حقبة الثمانينيات وبداية التسعينيات كان الاقتصاد المصري يعاني من عدة مشكلات - رغم خطط التنمية الشاملة التي قد تبنتها الدولة - والتي من بينها انخفاض معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة. ولذلك تم تطبيق برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي عام ١٩٩١م، والذي استهدف اتباع سياسات مالية ونقدية لمواجهة التضخم وعجز الموازنة وتخفيض الديون الخارجية، بالإضافة إلى سياسات الإصلاح الهيكلي للقطاع العام وتنمية القطاع الخاص وتشجيع دوره في دفع عجلة الاستثمار. (٤١: ٣٨-٣٩)

وبرغم نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادي في علاج المشكلات المالية والنقدية فقد استمرت حالة الركود وزادت حدتها في عام ١٩٩٧م حتى دخل الاقتصاد المصري مرحلة كساد شديد وتباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي، وزادت نسبة البطالة، وانخفضت مستويات الإنتاج، وضعفت القدرة على التصدير للخارج. ويرجع ذلك إلى انتشار عمليات تحرير التجارة على نطاق كبير والاقتراض بكثافة من الخارج لدعم الاستثمار والاستهلاك خلال الفترات السابقة. (٤٢: ٢٤-٢٥)

وخلال العقد الأول من الألفينيات (٢٠٠١-٢٠١٠م) شهد الاقتصاد المصري تباطؤاً للنمو الاقتصادي نتيجة الآثار الانكماشية التي حدثت بسبب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي مثل انخفاض الدعم وانخفاض التشغيل وضعف استغلال الخصخصة في إعادة الاستثمار والتشغيل، إضافة إلى أحداث ١١ سبتمبر التي ساهمت في إبطاء معدل النمو الاقتصادي إلى ٣,٥٪ بعدما كان ٥,٣٪ عام ٢٠٠٠م. وقد استمرت حالة الكساد حتى عام ٢٠٠٣م، ثم ارتفعت معدلات النمو إلى ٧٪ في الفترة من (٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨ م) من خلال تشجيع معدلات الاستثمارات الإجمالية في مختلف المناطق التجارية الحرة بالدولة وتشجيع فرص الشراكة الدولية لتشجيع التوظيف والتشغيل، كما أن هذه الإصلاحات قللت من الاختلالات المالية وأتاحت الفرصة أمام الاقتصاد للتجاوب مع الصدمات السلبية للأزمة المالية العالمية التي واجهت الاقتصاد العالمي في نهاية العقد الأول من الألفية الجديدة. (٤١ : ٤٢)

ولم يكد الاقتصاد المصري أن يتعافى من الأزمة المالية العالمية حتى اندلعت ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م وما تلاها من أحداث أثرت على الوضع الاقتصادي؛ حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي من ٥,١٪ في عام ٢٠١٠ إلى ٢,١٪ في عام ٢٠١٣م وارتفع معدل البطالة من ٩٪ عام ٢٠١٠م إلى ١٣٪ عام ٢٠١٣م، بالإضافة إلى تصفية العديد من الشركات، وانخفاض معدل التضخم، وارتفاع الأسعار نظراً لانخفاض قيمة الجنية المصري أمام الدولار. (٤٤ : ٥٢٨)

وخلال عام ٢٠١٦م بدأت الدولة تتخذ إجراءات جديدة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية المتفاقمة ووقف نزيف الخسائر التي شهدتها الاقتصاد المصري خلال المرحلة الانتقالية؛ وذلك لإعادة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية إلى نصابها واتجاهها السليم ودفع عجلة النشاط الاقتصادي مرة أخرى.

ومما سبق يتبين انتشار ظاهرة الدورة الاقتصادية في الاقتصاد المصري، حيث اتصف نشاط الاستثمار بالتقلب المستمر، وبرغم أن معظم القطاعات تتحرك في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية، إلا أن درجة حساسيتها تجاه هذه الدورة تختلف من قطاع إلى قطاع آخر، فالركود الاقتصادي لا يصيب كافة القطاعات بنفس الدرجة، فقد يكون قطاع الخدمات أقل تأثراً من قطاع الصناعات التحويلية والبناء. (٤٢ : ٢٦)

ولاشك أن العلاقة المتشابكة بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي تؤكد حساسية القطاع التربوي لحالة الدورة الاقتصادية بشكل كبير، فحالة الركود الاقتصادي تؤثر على مستوى الإنفاق على التعليم ومدى توفير الإمكانيات المادية اللازمة لإتاحة خدمة تعليمية متميزة تسهم في إنتاج مخرجات جيدة تدفع الاقتصاد نحو الأفضل. ولذلك قبل توضيح ماهية الدورة الاقتصادية بكليات التربية باعتبارها من أهم مؤسسات القطاع التربوي، يأتي السياق التالي ليوضح مفهوم الدورة الاقتصادية وخصائصها ومرآحها ومظاهرها.

أولاً: مفهوم الدورة الاقتصادية

تعددت تعريفات الدورة الاقتصادية من مفكر اقتصادي إلى آخر، وذلك باختلاف المدرسة الفكرية للاقتصاديين، وباختلاف زمن الدورة الاقتصادية وطبيعتها ونوعها ومدى شدتها وأثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي. ومن أبرز تعريفات الدورة الاقتصادية في تاريخ الفكر الاقتصادي ما يلي:

١- المفهوم الكلاسيكي للدورة الاقتصادية

لم يكن هناك تعريف شامل للدورة الاقتصادية حتى الأربعينيات من القرن الماضي، إلى أن قدم كل من بيرنيز وميتشل "Burns and Mitchell" دراسة في عام ١٩٤٦م استهدفت قياس الدورة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام البيانات الإحصائية، وخلصت تلك الدراسة إلى تعريف الدورة الاقتصادية على النحو التالي: (٤٩: ٣)

الدورة الاقتصادية هي نوع من التقلبات تحدث للنشاط الاقتصادي الكلي للدول الرأسمالية التي تخضع أنشطتها لآليات السوق، وتحدث هذه التقلبات لمجموعة كبيرة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في آن واحد مثل الناتج الكلي والدخل والأسعار... وغيرها، وتكون في صورة موجات متتالية من التوسع تتبعها حالة من الركود، تليها فترة كساد ثم تتبعها فترة انتعاش تندمج في مرحلة التوسع للدورة الاقتصادية التالية، وهذه الموجات متكررة الحدوث ولكن ليس بصفة دورية منتظمة.

٢- المفهوم الحديث للدورة الاقتصادية

قام روبرت لوكاس "Robert Lucas" بوضع تعريف للدورة الاقتصادية عام ١٩٧٧م، بأنها تمثل التحركات في الدخل القومي الإجمالي حول الاتجاه العام للنشاط الاقتصادي الكلي، وهذه التحركات غير منتظمة من حيث مدتها وعمقها، ولكن الانتظام يمكن ملاحظته فقط من خلال التحرك المشترك لعدد كبير من المتغيرات الاقتصادية الكلية. (٥٢: ٧)

ويختلف هذا المفهوم عن المفهوم الكلاسيكي للدورة الاقتصادية في أنه لا يشير إلى أن الدورة الاقتصادية هي تقلبات في النشاط الاقتصادي ولكنها تمثل انحرافات في هذا النشاط عن الاتجاه العام طويل الأجل للنمو الاقتصادي، وكذلك نجد أنه لا يركز على فكرة نقاط التحول وتحديد مراحل الدورة الاقتصادية ولكنه يرى أن الانتظام في الدورة الاقتصادية يكون من خلال التحرك المشترك بين عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغير المعبر عن النشاط

الاقتصادى الكلى. كما أن كلا من المفهومين يضع أساساً منهجياً مختلفاً فى قياس الدورات الاقتصادية ، لذلك تبنى أى من المفهومين يتوقف على طبيعة تقلبات الدورة الاقتصادية ومنهجية دراسة مسار النشاط الاقتصادي.(٥٠ : ٣٨٤ ، ٥٣ : ٣)

وجاءت الكثير من التعريفات التى اقتربت من المحاولات السابقة لتعريف الدورات الاقتصادية، ومنها:

- "التقلبات التى تحدث فى مستوى النشاط الاقتصادي القائم على آليات السوق بصفة خاصة، وتحدث فى حجم الإنتاج ومستوى التوظيف والدخل والمستوى العام للأسعار، وتختلف عن بعضها من حيث مدة وشدة التقلبات". (٢٠ : ١٤٣)
- "التقلبات التى تحدث فى النشاط الاقتصادي الكلى للدول وتؤثر فيه إما بالتوسع أو الانكماش، وتحدث فى العديد من الأنشطة الاقتصادية وفى نفس الوقت". (٥٣ : ٢٥)

ومن ثم يمكن تعريفها إجرائياً بأنها:

التقلبات التى تحدث فى فترات دوران رأس المال بكليات التربية بدءاً من الإنفاق وحتى تحقيق العوائد، مما يؤدي إلى تغير فى حركة الاستثمار بها ينقلها من حالة الانتعاش إلى حالة الركود (أو العكس)، ويكون لها تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي الكلى.

وفى ضوء هذا المفهوم نستخلص عدة دلالات منها ما يلى:

- ترتبط الدورة الاقتصادية بسرعة دوران رأس المال المستثمر والحصول على العائد بسرعة، فكلما كان الفارق الزمنى أقصر بين الإنفاق والعائد كلما سادت حالة الانتعاش، والعكس صحيح.
- ترتبط الدورة الاقتصادية بحدوث تقلبات فى عدة متغيرات أهمها: التوظيف، الإنتاج، الأرباح، الإنفاق، العرض والطلب.
- تعتبر المتغيرات السابقة هى المسئولة عن انتقال الدورة الاقتصادية من حالة إلى أخرى.
- تنعكس حالة الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم على مستوى النشاط الاقتصادي الكلى مثل معدلات الضرائب، معدلات الإنفاق الاستهلاكي، حركة التنمية الاقتصادية.

ثانياً: خصائص الدورة الاقتصادية:

تتسم الدورة الاقتصادية بعدة خصائص تمثل القاسم المشترك لكل الدورات الاقتصادية مهما اختلفت فى مدتها أو حدتها ومنها:

١- التكرارية

تتسم الدورات الاقتصادية بأنها ظاهرة متكررة الحدوث ولكن دون وجود مدى زمني واضح ومحدد تتكرر فيه، فالمدى الزمني لتكرارها يتوقف على مدى قدرة الاقتصاد على الخروج من مرحلة إلى أخرى. وبرغم أنها قد لا تتكرر على فترات زمنية منتظمة أو متوقعة، إلا أن نمط الانكماش والتوسع يتكرران باستمرار في النشاط الاقتصادي. (٤٧: ٢٨٥)

٢- غير متماثلة

الدورات الاقتصادية وإن توالى وتكررت، فكل دورة لم تكن مطابقة تمامًا للسابقة عليها أو اللاحقة لها؛ فالدورات المتتالية تختلف فيما بينها اختلافًا كبيرًا من حيث طولها أو مدتها، وكذلك تعاقب مراحلها المختلفة وحدتها ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، كما تختلف في عمق نقاط التحول وكذلك في السرعة التي تمر بها الدورة الاقتصادية من مرحلة إلى أخرى. (٥٥: ٥)

٣- الشمول أو التزامن

نظرا للعلاقة الشمولية التي تربط بين مؤسسات القطاع الاقتصادي بشقيه العام والخاص، واعتبار أن عالم الاقتصاد هو وحدة واحدة، فإذا واجهت أى مؤسسة اخفاق أو ركود، فإن ذلك يؤثر على بقية المؤسسات العاملة فى السوق بشكل متسلسل ومتتالي. (٩: ٢٤٨)

٤- الاستمرارية

تتميز الدورة الاقتصادية بديمومتها أى أن حالات الهبوط أو الركود تؤدي إلى مزيد من الركود، والتوسع يؤدي إلى مزيد من التوسع إلى أن تحدث نقاط التحول ليعكس النشاط الاقتصادي اتجاهه. فالتحرك لأعلى أو لأسفل يكون تراكميًا وهذا يعنى أن هناك من القوة ما يجعل هذا التغيير يستمر فى اتجاه ما؛ فعندما توجد قوة اقتصادية تخلق نوعًا من التوسع فإنها بمرور الوقت تؤدي إلى وصول النشاط الاقتصادي إلى أعلى مستويات نموه، والعكس صحيح. (٥٤: ١٩٦)

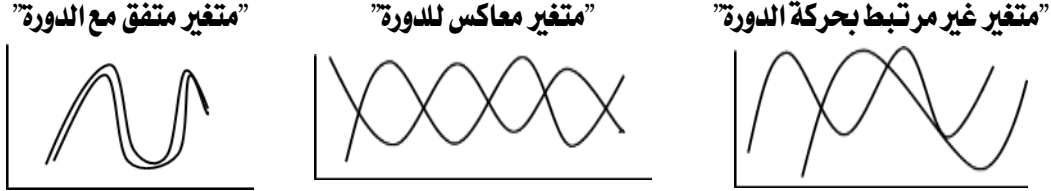
٥- تظهر المتغيرات الاقتصادية تحركًا مشتركًا

إن للمتغيرات الاقتصادية الكلية المصاحبة لحركة الدورة نشاط منظم وقابل للتنبؤ أو التوقع خلال مسار الدورة الاقتصادية، وتختلف أنواع المتغيرات باختلاف اتجاهها وتوقيت حدوث التغيير. ويمكن تقسيم أنواع المتغيرات إلى نوعين هما:

أ) أنواع المتغيرات من حيث الاتجاه:

ويمكن تصنيف كل متغير فى إحدى الفئات التالية، والتي يمكن توضيحها بالشكل

التالى (٥٩ : ٥١٥ ، ٦٣ : ٣)



شكل (١) يوضح حركة المتغيرات المصاحبة للدورة الاقتصادية

المصدر: (٦٣ : ٣)

- أن يكون المتغير متفقاً مع الدورة (procyclical) وهو المتغير الذى يتحرك فى نفس اتجاه النشاط الاقتصادى الكلى أى تزيد قيمته فى فترة الانتعاش وتنخفض فى فترة الانكماش مثل الناتج الكلى، الأرباح، مستوى الأسعار، التوظيف والإنتاجية المتوسطة للعمل، وسعر الفائدة قصيرة الأجل.
- أن يكون المتغير معاكساً للدورة (counter cyclical) وهو المتغير الذى يتحرك عكس اتجاه النشاط الاقتصادى الكلى أى تزيد قيمته فى فترات الركود وتنخفض قيمته فى فترات التوسع مثل البطالة، المخزون من السلع النهائية، المواد الخام وحالات إفلاس البنوك.
- أن يكون المتغير ليس له نمط محدد مع الدورة (Acyclical) أى أن سلوكه غير مرتبط بحركة مراحل الدورة مثل أسعار الفائدة الحقيقية.

ب) أنواع المتغيرات من حيث التوقيت:

المتغيرات الاقتصادية لا تواكب الدورة فهى لا تتحرك فى نفس الوقت الذى تتحرك فيه

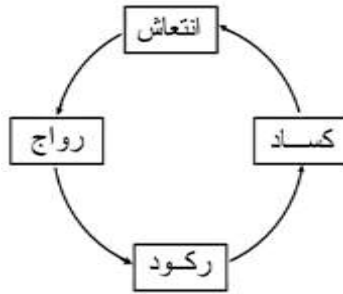
الدورة، ولذلك يمكن تقسيمها من حيث توقيت تغييرها إلى ما يلى (٤٧ : ٢٩١):

- المتغيرات القائدة (leading variable) وهى تلك المتغيرات التى يحدث فيها تقلب قبل تقلب النشاط الاقتصادى الكلى مثل التغير فى المخزون والإنتاجية المتوسطة للعمل وعرض النقود.
- المتغيرات المتزامنة (coincident variable) التى يحدث فيها التقلب فى نفس وقت تقلب الدورة مثل مستوى الإنتاج والتوظيف والاستهلاك.
- المتغيرات المبطئة (lagging variable) التى يحدث فيها التقلب بعد حدوث التقلب فى الدورة الاقتصادية بفترة ما مثل التضخم وأسعار الفائدة.

ويتضح مما سبق أن الدورة الاقتصادية تشمل مختلف التقلبات لكافة القطاعات المكونة للنشاط الاقتصادي القومي، وإن اختلفت درجة حساسية كل قطاع للدورة الاقتصادية عن غيره، وتشمل أيضا مختلف التقلبات لكافة المتغيرات الاقتصادية المصاحبة لحركة الدورة وإن اختلف اتجاهها وتوقيتها.

ثالثا: مراحل الدورة الاقتصادية

يتفق الاقتصاديون على أن الدورة الاقتصادية تتم وفقاً لأربع مراحل رئيسية، مع ملاحظة أن هناك اختلافات بسيطة في بعض مسمياتها، حيث تعقب فترة الانتعاش فترة رواج اقتصادي، يعقبها مرحلة تراجع في النشاط الاقتصادي أي ركود وانكماش قد تصل في بعض الأحيان إلى حد الكساد الاقتصادي. وسوف نستعرض المراحل الأربعة للدورة الاقتصادية كما يظهر من الشكل التالي:



شكل (٢) يوضح المراحل الأربعة للدورة الاقتصادية

الشكل: إعداد الباحثة

١- مرحلة الانتعاش Recovery

ويطلق عليها البعض التوسع أو الاستعادة "expansion or recovery" وفيها يزداد الطلب على السلع والمنتجات، ويميل المستوى العام للأسعار إلى الثبات، ويزداد النشاط الاقتصادي في مجموعه ببطء، وينخفض سعر الفائدة، ويتضاءل المخزون السلعي، وتزيد الطلبات على المنتجين لتعويض ما استنفذ من هذا المخزون، حيث يكون تناقص المخزون بمثابة الحافز لزيادة مستوى الإنتاج والتوسع في حركة الاستثمار والاقتراض، فيزداد الطلب على عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتصبح التوقعات جيدة حول تحقيق الأرباح في المستقبل القريب مما يدفع المنتجين إلى تنفيذ مزيد من الاستثمارات، ويؤدي ذلك إلى تشغيل الطاقات الانتاجية غير المستغلة، ويزداد الطلب عليها، ويزداد الانتعاش الاقتصادي بشكل ملموس ومدفوع بقوة الطلب. (٥٨ : ٢٢٨ ، ٥١ : ٤٢٦)

٣- مرحلة الرواج Boom

ويطلق عليها القمة "peak" وتتميز هذه المرحلة بارتفاع مطرد في الأسعار، وتزايد حجم الإنتاج الكلي بمعدل سريع، إضافة إلى تزايد حجم الدخل ومستوى التوظيف حيث يتم الاستغلال الكامل للطاقة الانتاجية المتاحة، ويبدأ ظهور النقص في حجم المعروض من العمالة الماهرة، بسبب زيادة حجم الطلب عليها، كما يظهر هناك نقص واضح في بعض المواد الخام الأساسية، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن بصفة عامة زيادة الإنتاج دون القيام باستثمارات جديدة حيث تكون توقعات المنتجين حول المستقبل متفائلة إلى حد كبير. (٥٨: ٢٢٧-٢٢٨)

ويحدث الانتقال من مرحلة الانتعاش إلى مرحلة الرواج بشكل تدريجي، ويبدأ في بعض الأنشطة ثم ينتقل إلى بقية أوجه النشاط الاقتصادي في الدولة، ففي نهاية فترة الانتعاش الاقتصادي تؤدي الزيادة المضطربة في الطلب على عناصر الإنتاج إلى حدوث ارتفاع في نفقات الإنتاج، ومع اقتراب المجتمع من حالة التوظيف الكامل يصبح عرض عناصر الإنتاج أقل مرونة، مما يعنى زيادة حدة المنافسة بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية على تلك العناصر، و حصول البعض على ما يكفيهم من عناصر الإنتاج لا يكون إلا على حساب باقى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية. (٣٢: ٣٢٦)

٣- مرحلة الركود Recession

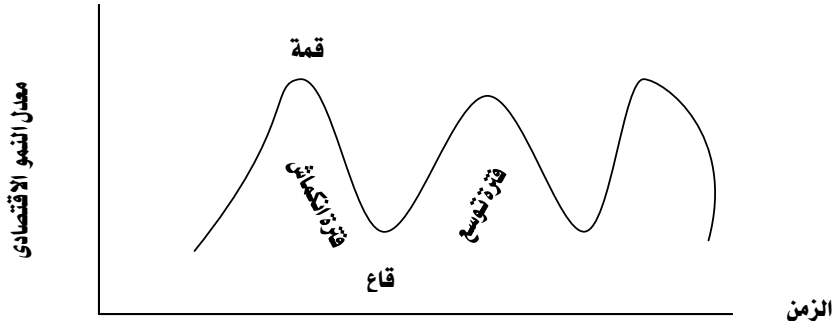
يطلق عليها مرحلة الانكماش أو الأزمة "Crisis or recession"، وتتميز بهبوط الأسعار، وينتشر الذعر التجارى، وتطلب البنوك قروضها من العملاء، وترتفع أسعار الفائدة، ويتراكم المخزون السلعي بسبب انخفاض الطلب الكلي، مما يدفع المنتجين إلى خفض الناتج وبالتالي تنخفض مستويات التشغيل ونقل مستويات الدخل والأرباح. ولذلك تمثل هذه المرحلة حالة الانخفاض في النشاط الاقتصادي حيث تبدأ بعض المشروعات فى مواجهة صعوبات مالية وتكثر حالات الإفلاس وتتراكم الطاقة الإنتاجية غير المستغلة. وكثير من فترات الركود تنقضى بسرعة لتفسح المجال لفترة من التوسع، وبعض فترات الركود قد تطول وتتحول إلى فترة كساد. (١٣: ٢١٦ ، ٦١: ١)

٤- مرحلة الكساد Depression

وقد أطلق عليها الباحثون مصطلح القاع "trough" لكونها تعبر عن المرحلة الأسوء للنشاط الاقتصادي التى يتراجع فيها معدل النمو الاقتصادي، ففيها تنخفض الأسعار، وتنتشر البطالة، وتنخفض مستويات الأرباح للأعمال المختلفة، وتصبح توقعات المستهلكين والمنتجين حول المستقبل متشائمة، ونتيجة لذلك فإن رجال الأعمال يكونون غير مستعدين لتحمل المخاطر للقيام باستثمارات جديدة، فتننتشر حالة من الكساد فى التجارة وفى النشاط الاقتصادي عموماً. (٥١: ٤٢٦)

وتشير الأدبيات إلى أن الفرق بين مرحلتى الركود والكساد يتمثل فى أن الكساد قد يمتد لفترات أطول من الركود حيث تتضمن مرحلة الكساد تحولات اقتصادية أكثر أثرًا من حالة الركود تؤدي إلى تراجع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى بمعدل أكثر من ١٠٪ (٩: ٢٨٤) ومن أبرز الأمثلة على مرحلة الكساد ما حدث للاقتصاد العالمى خلال الفترة (١٩٢٩-١٩٣٣م)؛ إذ هبطت أسعار الأسهم فى سوق المال الأمريكية بنسبة ١٣٪، ثم توالى الانهيارات فى أسواق المال لتضرب دول أوروبا الغربية على نحو هدد أركان النظام الرأسمالى مما أدى إلى المطالبة بتدخل الحكومة فى الحياة الاقتصادية لإيقاف التدهور الاقتصادى، وتوجيه الاقتصاد الوطنى حتى تدور عجلة الإنتاج والربح من جديد. ومنذ ذلك الوقت لم يشهد الاقتصاد العالمى مرحلة كساد اقتصادى بهذا المستوى الذى حدث خلال فترة الكساد الكبير. (٢١: ٣٢) ومن الجدير بالذكر أن التقلبات الاقتصادية يمكن أن تستمر بين التوسع والانكماش لعدة سنوات دون الوصول إلى مرحلة الكساد، أى ليس من الضرورى أن يمر الاقتصاد الوطنى بجميع مراحلها متسلسلة؛ حيث يمكن أن تؤدي حالة الركود إلى تدخل الدولة لاتخاذ بعض السياسات الاقتصادية التى تحول دون انزلاق الاقتصاد إلى مرحلة الكساد. ومن خلال العرض السابق لمراحل الدورة الاقتصادية، يمكن استخلاص عدة نتائج أبرزها ما يلى:

١- تتضمن كل دورة اقتصادية نقطتى قمة وقاع يطلق عليهما نقاط التحول، فعند نقطة التحول الدنيا (القاع) تنتقل الدورة إلى مرحلة صعود (توسع) حتى تصل إلى نقطة التحول العليا (القمة) بعدها تبدأ مرحلة هبوط (انكماش). ولذلك يفضل البعض تقسيمها إلى نصفين أساسيين، النصف المتزايد يطلق عليه التوسع، والنصف الآخر المتناقص يطلق عليه الانكماش. (٦٠: ١٨٣-١٨٤)



شكل (٢) يوضح نقاط التحول خلال مراحل الدورة الاقتصادية

المصدر: (٦٠: ١٨٥)

- ١- أن مراحل الدورة الاقتصادية ليست متساوية من حيث المدة الزمنية والحدة، فالتحول من مرحلة إلى أخرى يرجع إلى عدد من الصدمات الإيجابية أو السلبية التي يتعرض لها النشاط الاقتصادي والتي تختلف حدتها وطبيعتها من مرحلة لأخرى. وهذا يعنى أن تكرار فترات التوسع والانكماش يمكن أن يحدث على فترات زمنية متغيرة أو ثابتة. (٥٤ : ١٩٦)
- ٢- تختلف كل مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج عن مثيلاتها السابقة، فمرحلة الركود فى سنة معينة تختلف عن مرحلة الركود التى حدثت فى سنوات سابقة من حيث أسبابها ونتائجها ودرجة تأثيرها على مستوى الإنتاج والدخل والتوظيف.

رابعا: مظاهر الدورة الاقتصادية

- توجد عدة مظاهر دالة على حدوث الدورة الاقتصادية، وتصف طبيعة الحالة التى تظهر عليها، ومن هذه المظاهر ما يلى:
- ١- حجم التوظيف: يعد ارتفاع معدلات البطالة المظهر الأكثر شيوعاً للدورة الاقتصادية؛ حيث تنعكس التقلبات بشكل سريع ومفاجئ على معدل التوظيف والوظائف المتاحة فى سوق العمل، إذ يتم استخدام عدد كبير من الأيدي العاملة فى فترة التوسع ، ويحدث العكس مع بداية تباطؤ الاقتصاد، حيث يكون معدل البطالة أكبر عندما يصل الاقتصاد إلى قاع الدورة الاقتصادية. (٥١ : ٤٢٧)
 - ٢- حركة رأس المال: تتأثر الدورة الاقتصادية بانخفاض معدل رأس المال وتراجع حركة الاستثمار، وفى فترة الرواج الاقتصادى يشهد رأس المال تحركاً كبيراً من خلال الاقتراض والتمويل، والعكس فى حالة الركود حيث يتراجع الاقتراض وتتهار أسعار الأوراق المالية فى البورصة، وتزداد مخاطر تآكل رأس المال، وينخفض حجم الائتمان المتاح من البنوك. (٥٧ : ٣١٢٤-٣١٢٥)
 - ٣- الإنفاق: تتأثر الدورة الاقتصادية بتغير مستوى الإنفاق الاستثمارى، حيث إن زيادة الإنفاق يدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع مما ينعكس على مستوى الأرباح وفرص العمل والأجور وبالتالي على مستوى النشاط الاقتصادى ككل، كما أن تباطؤ الإنفاق يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى وسيادة حالة من الركود حيث تنخفض معدلات الإنفاق والاستثمار والاستهلاك.
 - ٤- مستويات الإنتاج: يعد مستوى الإنتاج مؤشر رئيس للنشاط الاقتصادى الكلى، إذ يصل الإنتاج إلى أعلى معدلاته فى فترات التوسع، ويقل فى فترات الركود، وبالتالي فنقاط التحول فى الإنتاج تتطابق بشكل وثيق مع نقاط تحول الدورة الاقتصادية. (٤٧ : ٢٩١-٢٩٤)

- ٥- الأرباح: فى حالة الركود ينخفض معدل تكوين رأس المال نتيجة لانكماش الطلب على المنتج وضعف الحافز على التجديد والابتكار، وتعجز المؤسسات عن تصريف منتجاتها مما يؤثر على مستوى الأرباح بها، والعكس صحيح حيث ترتفع الأرباح فى حالة الرواج.
- ٦- اتجاه النشاط الاقتصادى: إن التغيرات التى تنتاب أى قطاع من القطاعات الاقتصادية تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى ككل حتى وإن اختلفت من حيث قوتها واتجاهها والآثار المترتبة عليها، فتتخفف مستويات الإنتاج والتوظيف والدخل فى فترات الركود بينما ترتفع فى فترات التوسع. (٤: ٢٦٧-٢٦٨)
- ٧- معدلات الاستهلاك والاستثمار: تؤثر على حالة الدورة الاقتصادية كونها مكونات رئيسة للدخل القومى، حيث تزداد فى حالة التوسع، وتتخفف فى حالة الركود، ومع زيادة انخفاضها قد يصل الأمر إلى حد التعثر والتوقف وتزداد حالات إغلاق المؤسسات وتصفيتها، فتتخفف مستويات الأجور والدخول. (٢١: ٣٠)

المحور الثانى: ماهية الدورة الاقتصادية بليات التربية

ترتبط الدورة الاقتصادية بدورة رأس المال ارتباطاً طردياً، ففى حالة سرعة دوران رأس المال وقصر مدته نحصل على العائد بشكل أسرع، وهنا تكون الدورة الاقتصادية فى قمته، والعكس صحيح. وبذلك فإن إنتاج أى مؤسسة إذا انخفض الطلب عليه، يؤثر على فرص تحقيق الأرباح، ويحدث تقلباً وخطراً جوهرياً فى نشاطها الاقتصادى وفى الاقتصاد ككل.

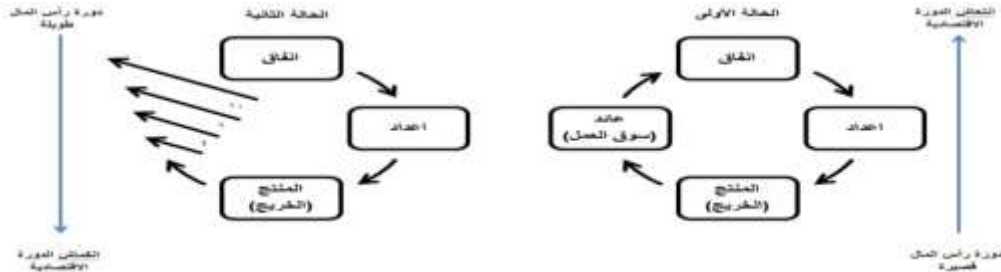
ويعرف الاقتصاديون دورة رأس المال للمؤسسات الإنتاجية بأنها: سلسلة من العمليات المختلفة التى تبدأ بالإففاق للحصول على المواد الخام ثم إدخالها فى مرحلة التصنيع لتحويلها إلى منتج تام الصنع ثم إعادة بيعها فى شكلها الجديد للعملاء وعند استلام الأموال التى تم إنفاقها لإنتاج السلعة من مواد خام وغيرها تكون قد اكتملت دورة رأس المال (٢٦: ١٤٩).

وبذلك تتكون دورة رأس المال لأى مؤسسة من ثلاثة أنشطة هى الإففاق، الإنتاج، العائد، وكلما تمت ممارسة هذه الأنشطة بكفاءة كلما أدى ذلك إلى سرعة تدفق رأس المال من وإلى المؤسسة وانعكس ذلك على القوة الإنتاجية والاقتصادية لها. (٣٠: ١٢٩ - ١٣٥)

وبتطبيق مفهوم دورة رأس المال على كليات التربية نجد أن دورة رأس المال لإعداد المعلم تبدأ بالإففاق على المدخلات التعليمية مروراً بعمليات الإعداد وانتهاءً بالحصول على العائد عند الالتحاق بسوق العمل، ويمثل الفارق الزمنى بين الإففاق على إعداد المعلم واستلام العائد منه دورة كاملة لرأس المال، وكلما اكتملت دورة رأس المال بسرعة كلما تزايدت فرص تحقيق الأرباح وظهرت حالة من التوسع والانتعاش.

وبالنظر إلى كليات التربية منذ نشأتها حتى الآن نجد أنها مرت بحالتين كما هو موضح

بالشكل التالي:



شكل (٤) يوضح حالتي الدورة الاقتصادية بكليات التربية

الشكل: إعداد الباحثة

الحالة الأولى: وهي حال كليات التربية قبل إلغاء التكاليف لخريجها، وتجسدت هذه الحالة في اجتذابها لأفضل عناصر التعليم قبل الجامعي (الثانوي العام والفني) نظرًا لما كان يتميز به خريج كليات التربية من سرعة التعيين، وفرص السفر للخارج، فكانت دورة رأس المال تبدأ بالإنفاق على الطالب المعلم لمدة أربع سنوات لتنتهي بالتحاقه بسوق العمل ليعود بالعائد المتوقع على المؤسسة والمجتمع، وبذلك كانت الدورة الاقتصادية لكليات التربية في حالة انتعاش.

الحالة الثانية: هي التي تعيشها كليات التربية الآن، والتي تتجسد في الإنفاق على الطالب المعلم لمدة أربع سنوات دراسية يعقبها ضعف فرص التحاقه بسوق العمل وخاصة بعد إلغاء قرار التكاليف عام ١٩٩٨م وما تتبع ذلك من الاستعانة بخريجي الكليات الأخرى للعمل بمهنة التعليم كمحاولة لتقليل نسب البطالة بين خريجي هذه الكليات. وهو ما ترتب عليه تقليص الفرص المتاحة لخريجي كليات التربية وتضاعف نسب البطالة بينهم، ومن ثم امتداد دورة رأس المال لفترات طويلة وانتقال كليات التربية من حالة الانتعاش السابقة إلى حالة الانكماش الحالية.

ويترتب على الحالة الثانية التي تعيشها كليات التربية الآن ما يلي:

١- طول المدى الزمني لاستعادة رأس المال المستثمر الذي تتحمله كليات التربية لتحقيق

الخدمة التعليمية المطلوبة للحصول على الخريج وينقسم رأس المال إلى نوعين:

- رأس المال الثابت: ويتمثل في الإنفاق على الأصول التي تعد أساس القيام بالعملية التعليمية وتمتد خدماتها على مدى فترات طويلة من الزمن مثل الأرض، المباني، الأجهزة، التجهيزات الضرورية، وتلك تحتاج إلى سنوات طويلة لاستعادة ما استثمر فيها، لذلك تتصف ببطء الحركة.

▪ رأس المال المتداول (الجارى): يشمل النفقات المتكررة التي تدخل مباشرة فى عملية إعداد المعلم بكليات التربية مثل مرتبات أعضاء هيئة التدريس والإداريين، نفقات الكتب الدراسية ومواد التدريس، الخدمات الطلابية ونفقات الصيانة. وتتصف هذه النفقات بسرعة حركتها عن الأصول الثابتة حيث تدخل خلال فترة زمنية قصيرة فى إنتاج دورة جديدة لرأس المال.

وتعكس الحالة الحالية التى تعيشها كليات التربية تراجع للعائد المتوقع من الأموال المستثمرة فى عملية إعداد المعلم خاصة النفقات الجارية منها، ومن ثم يبدأ إنتاج رأس المال فى التقلص وتطول دورة رأس المال بها، وهو ما يترتب عليه حدوث خلل بدورها الاقتصادية ويزداد الاتجاه نحو الانكماش والركود.

٢- ضعف سرعة تدفق رأس المال المستثمر من وإلى المؤسسة يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لرأس المال وضعف قدرته على تغطية التكاليف اللازمة لبدية دخول دورة جديدة لرأس المال، ومن ثم يفقد رأس المال قيمته الاقتصادية لضعف قدرته على المساهمة فى إنتاج رأس مال جديد فتنجح الدورة الاقتصادية نحو مرحلة الانكماش.

٣- إذا استمرت كليات التربية فى ضعف قدرتها على تعويض رأس المال الذى استهلك فى عملية إعداد المعلم، فإن ما تمكله من رأس مال سوف ينخفض، وهو ما يترتب عليه انخفاض القيمة الاقتصادية لها واعتبار الاستثمار فى إعداد المعلم استثمار غير منتج فتنجح دورتها الاقتصادية نحو مزيد من الانكماش.

وما سبق يؤكد أن استمرار الحالة الحالية التى تعيشها كليات التربية تؤدي إلى مزيد من الانكماش والركود وفقا لخاصية الاستمرارية التى تتسم بها الدورة الاقتصادية. لذلك لابد من حدوث نقطة تحول ينتقل معها نشاط إعداد المعلم بكليات التربية من حالة الانكماش إلى حالة الانتعاش ألا وهى عودة التكليف لخريجى كليات التربية لاستعادة فعالية الدورة الاقتصادية حيث يعد هذا المتغير من أبرز المتغيرات التى ساهمت فى تحول مسار الدورة نحو الانكماش.

المحور الثالث: التغييرات المسؤولة عن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم

توجد مجموعة من التقلبات التى أثرت على حركة دوران رأس المال بكليات التربية، وأحدثت تغييراً فى مستوى الاستثمار بها، وأدت إلى حدوث حالة الانكماش التى تعيشها كليات التربية الآن. وفيما يلى عرضاً مفصلاً لأهم هذه التغييرات التى تبرز ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم.

أولاً: بطالة خريجي كليات التربية

تعتبر مشكلة البطالة بين المتعلمين في مصر نتاجاً للمتغيرات الاقتصادية والتحويلات الاجتماعية التي مر بها المجتمع نفسه منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢م واتجاه الدولة نحو الاهتمام بقطاع الصناعة لقيادة عملية التنمية، وما تبعه من الحاجة إلى أعداد كبيرة من الموظفين المؤهلين علمياً وعملياً لسد الفراغ الذي خلفه رحيل الأجانب، لذا لجأت الدولة في البداية إلى فتح باب التعيين لشغل هذه الوظائف. (٣١: ٢٦٠ - ٢٦١)

وخلال فترة الستينيات اتبعت الدولة سياسة التوظيف الكامل حيث صدر قانون (١٤) لعام ١٩٦٤م بشأن تعيين خريجي الجامعات والمعاهد تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وإتاحة فرصة العمل لكل قادر عليه. وفي ضوء هذه السياسة كان يتم تعيين خريجي التعليم العالي فور تخرجهم وبالتالي لم تكن هناك بطالة بين هؤلاء الخريجين حيث كانت الوظيفة العامة حقاً سياسياً يتمتع به المواطنون على قدم المساواة. (٤٠: ٧٠)

وقد استمرت الدولة في التزامها بتوظيف الخريجين حتى بداية الثمانينيات حيث توقف تنفيذ هذه السياسة وذلك نتيجة لعجز الوحدات الإنتاجية و الخدمية عن توفير فرص عمل حقيقية لهذا المد البشري المتزايد، ووصول القطاع الحكومي إلى طاقته الاستيعابية القصوى، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع كبير في العمالة القادرة على العمل والراغبة فيه دون وجود فرص عمل حقيقية. (٣١: ٢٦١)

ومنذ منتصف الثمانينيات وحتى الآن زادت نسبة البطالة بالتدريج وأصبحت أكثر حدة بمرور الوقت ووصلت إلى مستويات عالية في نهاية التسعينيات. ونتيجة لذلك أصبحت البطالة الجامعية في أشد صورها حيث توقفت الدولة عن تعيين معظم خريجي الجامعة لزيادة عددهم وعجز سوق العمل عن استيعاب الكثير منهم، ووسط كل هذه الظروف ظلت كليات التربية تعمل بنظام التكليف حتى بعد توقف الكليات الأخرى عن ذلك، وبدأت كليات التربية تستقطب العديد من الطلاب لما توفره من فرص عمل لخريجها. (٣٨: ١١٦)

وبرغم أن خريجي كليات التربية هم المؤهلون للعمل بمهنة التعليم فقط، لوحظ قلة الالتزام بهذه الأهلية؛ حيث جاءت القرارات وأصبح الجميع يعين في وظيفة معلم، وقامت اللجنة الوزارية للقوى العاملة بإرسال أعداد كبيرة من خريجي كليات الآداب والتجارة وغيرهم إلى وزارة التربية والتعليم بصرف النظر عن إعدادهم المهني أو تخصصاتهم كمحاولة لتقليل العرض الزائد من خريجي هذه الكليات. وقد نتج عن تلك السياسة مشكلة عدم التوازن في أعداد المعلمين، حيث كانت هناك زيادة في بعض التخصصات وعجز شديد في تخصصات أخرى خاصة في المناطق النائية إضافة إلى تكديس أعداد المعلمين في محافظة القاهرة. (٣٧: ٨١ - ٨٥)

ولمواجهة هذه المشكلة اتجهت سياسة توظيف المعلمين إلى التعيين على أساس المسابقة والإعلان عن الوظائف الشاغرة، حيث بدأ الأخذ بهذه السياسة بعدما أعلنت وزارة التربية والتعليم عام ١٩٩٨م قرارها بإلغاء سياسة التوظيف انتساقاً مع نهج الخصخصة وترك الأمر لقوى السوق، وأصبح على خريجي كليات التربية أن يقفوا في صفوف الخريجين من غير كليات التربية. ومن هنا ظهرت مشكلة البطالة بين خريجي كليات التربية وتزداد خطورتها مع استمرار توقف التوظيف. (٢٣: ١٣٩)

وانطلاقاً من أن أهم ما يميز حركة الدورة الاقتصادية التغيرات التي تحدث في الطلب على العمالة، فإن معدلات البطالة تمثل مظهرًا للدورة الاقتصادية حيث تزداد نسبتها في حالة الركود أو الانكماش الاقتصادي. ويرجع ذلك إلى عوامل تتعلق بإجراءات العمل أو التوظيف أو سوء توافق مخرجات التعليم وسوق العمل أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. بينما تنخفض معدلات البطالة في مرحلة التوسع؛ حيث يتجه فيها حجم الدخل والنتائج والتوظيف نحو التزايد إلى أن يصل التوسع منتهاه بالوصول إلى نقطة القمة أو الرواج. وهو ما يؤكد أن البطالة متغيرًا معاكسًا لحركة الدورة الاقتصادية أي يزداد في فترات الركود وينخفض في فترات التوسع. (٢٠: ٢٣ ، ٢٥)

وتعتبر بطالة خريجي كليات التربية عن أزمة حقيقية تعيشها كليات التربية والمجتمع المصرى الآن، لما لها من أثر سلبي على حالة الدورة الاقتصادية بكليات التربية ووصولها لمرحلة الانكماش. ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

- انتشار البطالة بين المعلمين يؤدي إلى تأجيل الاستعادة من رأس المال التعليمي المتمثل في المعارف والمهارات والاستعدادات التي يكتسبها المعلم خلال فترة تعليمه؛ وهو ما يعنى زيادة القيمة الرأسمالية لهذه المعارف والمهارات من ناحية، وانخفاض العائد الذي يحققه التعليم من ناحية أخرى.
- أصبح المعلم طاقة معطلة وغائبة عن المشاركة في النشاط الاقتصادي برغم قدرته على العمل والإنتاج. وهو ما يؤثر سلبيًا على معدل النمو الاقتصادي؛ حيث إن المعلم هو المسئول عن عملية التعليم وتنمية الموارد البشرية وتزويدها بالمعلومات والمعارف والمهارات التي تقيد في العمليات الإنتاجية، وتغيير اتجاهاتها نحو العمل والتكيف مع متغيراته، ومن ثم يقاس نجاح كلية التربية بمدى قدرتها على إنتاج معلم قادر على القيام بدوره في إمداد سوق العمل بمتطلباته الكمية والنوعية من القوى البشرية المدربة لخدمة الاقتصاد، وإذا لم يتم ذلك تكون الدورة الاقتصادية في أدنى مستوياتها.

- تمثل بطالة المعلمين هدراً كبيراً لما تم استثماره من موارد مالية أنفقت عليه أثناء فترة تعليمه وإعداده ولم تأت بعائد ملموس، وهو ما يعكس طولاً لدورة رأس المال التي تُعد مظهرًا لانكماش الدورة الاقتصادية.
- انتظار الخريج مدة طويلة بين التخرج والحصول على عمل يؤثر على مستوى الأداء لأن وجود المعلم خارج نطاق العمل نتيجة للبطالة يحرمه من التعامل مع زملاء العمل واكتساب الخبرة المهنية، كما أن المعارف والمهارات التي اكتسبها أثناء تعليمه قد تتلاشى مع طول فترة الانتظار أو تتقدم مع تطور المعرفة وتغيرها باستمرار، وهذا يجعله إذا التحق بسوق العمل بعد ذلك لا يستطيع مواكبة التغيرات التي حدثت فيه مما يؤدي إلى ضعف أدائه وانخفاض مستوى المردود وبالتالي ضعف فعالية دورة رأس المال وانكماش الدورة الاقتصادية.

ثانياً: ضعف الموازنة بين سياسات العرض والطلب

يعتبر التعليم والعمل عنصران متلازمان، ولا بد من التوفيق بينهما قدر الإمكان لتحقيق الموازنة بين البرامج والتخصصات التي تقدمها مؤسسات التعليم الجامعي واحتياجات سوق العمل المتغيرة والمستقبلية. ويؤدي الخلل في هذه المعادلة إلى هدر الإمكانيات المادية في تمويل تخصصات وبرامج لا ترتبط بخطط التنمية واحتياجات سوق العمل، وهدر للطاقات البشرية، وإيجاد بطالة مقنعة من خلال أعداد كبيرة من الخريجين الباحثين عن عمل في تخصصات غير مرغوب فيها وبعيدة عن مجالات تخصصهم الجامعي. (٢٤: ١٧٠)

ونظراً لأن كليات التربية من أهم مؤسسات التعليم الجامعي لكونها الروافد الرئيسة لإعداد المعلمين في مصر، فإنه من باب أولى أن يكون هناك اهتمام بتحقيق الانسجام والتوافق بين أعداد الخريجين ونوعيتهم من التخصصات المختلفة وتزويدهم بالخبرات النظرية والعملية التي تؤهلهم لمهنة التعليم باعتبارها أساساً لجميع مجالات العمل والاقتصاد من جهة، والاحتياجات الكمية والنوعية للمدارس من المعلمين في مختلف التخصصات من جهة أخرى. (١١: ٣٢٧)

وترتبط عملية موازنة المخرجات لاحتياجات سوق العمل ببعدين أساسيين أحدهما: كمي يتعلق بتخريج الأعداد المطلوبة وفقاً للأماكن الشاغرة والتخصصات المطلوبة في سوق العمل، والآخر: نوعي يتعلق بملاءمة المخرجات من حيث المستوى والكفاءة والجودة والالتزام بمتطلبات العمل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن ثم فالعلاقة بين جانبي العرض والطلب على القوى العاملة لا تعنى مقارنة كمية فقط بقدر ما تعنى مقارنة نوعية مبنية على المعايير والمواصفات المستمدة من سوق العمل. (٢٤: ٢٣٢)

وبالنظر إلى كليات التربية نجد أنه يتخرج فيها سنويًا عدد كبير من الخريجين إلى الدرجة التي صار فيها فائض لا يتحملة السوق في بعض التخصصات، وندرة في عدد الخريجين في بعض التخصصات الأخرى التي يتم تقليل أعداد المقبولين بها إلى الحد الأدنى حتى لا تغلق أبوابها مثل الدراسات الاجتماعية والعلوم، كما أن مستوى الخريجين لا يتناسب مع متطلبات مهنة التعليم. وهو ما يعنى ضعف الموازنة بين أعداد الخريجين ونوعيتهم واحتياجات سوق العمل التربوي كما وكيفا. (١٩ : ٤٣٤ - ٤٣٥)

ويمكن أن يرجع ذلك لعدة أسباب منها:

- ضعف وجود بيانات دقيقة ومتجددة عن الاحتياجات الفعلية لسوق العمل التربوي من التخصصات المختلفة.
- ضعف الارتباط بين عمليات التخطيط في كليات التربية والتخطيط لقوى السوق مما ترتب عليه ضعف توزيع الطلاب على التخصصات وفقاً لاحتياجات السوق.
- اقتصار العلاقة بين كليات التربية وسوق العمل التربوي على مسار أحادي الاتجاه من الكليات إلى سوق العمل، فالعلاقة الصحيحة يجب أن تكون في الاتجاهين. (١١ : ٣٤٢)
- ضعف وجود تنظيم واضح للربط بين سياسة إعداد المعلم وسياسة التعليم في الدولة مما يؤدي إلى وجود فائض أو وجود عجز في أعداد المتخرجين في كليات التربية. (٣٧ : ١٧)
- سرعة تغير احتياجات سوق العمل التربوي خاصة في ظل تغير المعارف وتطورها باستمرار، وما يقابله من بطء في تغيير المناهج الدراسية اللازمة لعملية الإعداد.
- انخفاض مرونة الطلب في سوق العمل في ظل مشكلة البطالة والتشغيل غير الكامل.
- ضعف إقبال العدد الكافي من الطلاب على بعض التخصصات، وزيادة إقبالهم على تخصصات أخرى كاللغات مثلاً لزيادة قناعتهم الفكرية بأن هذه التخصصات تفتح لهم قنوات أوسع للعمل الخاص كالترجمة وغيرها مما يعود بالنفع عليه كفرد فقط.
- التوسع في إنشاء بعض البرامج كالتربية الخاصة، وتدريس العلوم باللغة الإنجليزية دون وجود بروتوكولات مع سوق العمل لضمان توفير فرص عمل.

ومن ثم يعتبر سوق العمل التربوي أقل اتسامًا بالمثالية مقارنة بأسواق أخرى، بسبب ضعف السيطرة على طرفي العرض والطلب، فتذبذب الطلب على المعلمين يسبب التغير في أحوال سوق العمل، وتغير اهتمامات الطلاب ورغبتهم في مواصلة تعليمهم من مرحلة لأخرى، كما أن العرض من الخريجين تقررته عوامل عديدة لها أثر كبير في الخيار المهني والوظيفي لمهنة التعليم مثل سياسة القبول، الأجور النسبية للمعلمين، فرص الترقية والتقدم الوظيفي... وغيرها. (١٤ : ٣٣٤ - ٣٣٥)

ومن الجدير بالذكر أن التفاوت بين العرض والطلب قد يكون كمياً أو كيفياً، فإذا كان هذا التفاوت كمياً، فإنه يتضح في اتجاهين يتعلق الاتجاه الأول بزيادة طلب سوق العمل على بعض التخصصات بالشكل الذي لا تقدره المؤسسة وهو ما يعكس ضعف قدرة المؤسسة على انتقاء البدائل الأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية من خلال توزيع الطلاب على التخصصات التي تحقق عائداً أكبر ويحتاجها سوق العمل. كما أن وجود عجز في بعض التخصصات وتكليف معلمين غير متخصصين للتدريس بها ينعكس على جودة العملية التعليمية وانخفاض مستوى الأداء.

أما الاتجاه الثانى فيتعلق بوجود فائض في جانب العرض من الخريجين دون وجود مرونة في الطلب عليهم، مما يؤدي إلى حرمانهم من فرصة الحصول على العمل وهدر للأموال التي أنفقت عليهم، وانخفاض مستوى العائد وبالتالي ضعف فعالية دورة رأس المال وانكماش الدورة الاقتصادية. وهذا يعنى أن التوسع في إنشاء برامج مميزة لإعداد المعلم دون وجود ضمان لتشغيل خريجها يمثل زيادة في حجم الإنفاق وضعف للعائد.

ويتمثل التفاوت الكيفى بين العرض والطلب في ضعف مواكبة الخريجين لاحتياجات سوق العمل خاصة مع التوجه الزائد نحو مجتمع المعرفة والحاجة إلى معلم مزود بالمهارات اللازمة للقيام بأدواره بشكل إبداعي والوفاء بمتغيرات البيئة المدرسية ومستجداتها. وتزداد هذه الفجوة مع استمرار فترة وجود الخريج خارج سوق العمل فترة طويلة.

ومن ثم فما تشهده كليات التربية الآن من زيادة في حجم المعروض من الخريجين وانخفاض الطلب عليهم في السوق المحلى والإقليمي يؤثر سلباً على حالة التوازن الاقتصادي في سوق العمل، ويؤدي إلى ضعف فرص تجديد رأس المال المستثمر في علمية إعداد المعلم، وانكماش للدورة الاقتصادية. وذلك يستوجب قرارات معينة سواء من ناحية السوق أو من ناحية كليات التربية باعتبارها مصدرًا للإعداد حتى يستوعب المجتمع جميع المعلمين الذين أعدوا للعمل بهذه المهنة.

ثالثاً: ضعف المستوى النوعى لخريجي كليات التربية

تشهد الساحة التربوية مزيداً من النداءات والدعوات المطالبة بإعادة النظر في كليات التربية، ومحاولة إصلاحها وتطويرها والرقى بمنهجها وتحسين برامج الإعداد بها لتحقيق أهدافها في إعداد المعلمين، إلا أن بعض هذه التوجهات التي تدعو إلى إعادة الهيكلة والإصلاح والتطوير تحمل بين طياتها تهديدات وجودية لهذا الكيان العلمى العريق، فمنهم من يدعو إلى إلغاء النظام الحالى لكليات التربية وقصر دورها على مرحلة الدراسات العليا بحيث يلتحق بها خريجو كليات العلوم والآداب وغيرها للحصول على دبلوم عام فى التربية يؤهلهم كمعلمين. (٣٤ : ٧١)

وتنطلق هذه الدعوات من عدة مبررات يأتي في مقدمتها ضعف المستوى النوعي لخريجي كليات التربية وضعف تلبيتهم لطموحات وآمال المجتمع الخارجي، ونقص استجابتهم للمتغيرات العالمية المعاصرة، وانخفاض المستوى الثقافي العام لهم، وضعف القدرات التحليلية والابتكارية لدى الكثير منهم بالإضافة إلى ضعف قدرتهم على مواجهة مشكلات البيئة التعليمية والتكيف مع مستجداتها. (١٩: ٤٣٥-٤٣٦)

ويرجع ضعف المستوى النوعي لخريجي كليات التربية إلى عدة عوامل منها:

أ) اختبار الطالب المعلم

إن نظام القبول المتبع لاختيار الطالب المعلم يفتقر إلى المعايير الموضوعية اللازمة للطالب؛ فالقبول يتم في ضوء مجموع الدرجات الحاصل عليها الطالب في شهادة إتمام المرحلة الثانوية، وإجراء مقابلات شخصية يغلب عليها الطابع الشكلي والروتيني وتبعد كثيرًا عن الموضوعية، وبالتالي فإن هذا النظام لا يحقق هدفه في انتقاء العناصر التي لديها رغبة حقيقية في الدراسة بالكلية. (٣٦: ٢٢٣)

فقط لوحظ في السنوات الأخيرة أن كليات التربية قد جذبت عددًا لا بأس به من الطلاب أصحاب الجامعات العالية، الذين لم يتمكنوا من الالتحاق بكليات الطب والصيدلة والهندسة وغيرها، إلا أنهم يأتون إلى كليات التربية وهم غير متحمسين لمهنة التعليم ولكن من أجل تحقيق الالتحاق بالدراسة الجامعية، فلم تعد مهنة جذابة لدى الكثيرين، وأصبح من الصعب إغراء العناصر الطلابية ذات القدرات والاستعدادات المتميزة لهذه المهنة، ويرجع ذلك لأسباب منها ضعف التقدير الاجتماعي والمادي المناسب للمعلم مقارنة بالمهن الأخرى. (٣: ٢٥)

وما سبق يكشف ضعف قدرة كليات التربية على اتباع أدوات انتقاء موضوعية لاختيار أفضل العناصر من حيث مدى ارتباط ميولهم بالمهنة، ومستوى قدراتهم الخاصة، فالحصول على مخرج جيد يتطلب مراجعة نظام القبول، لأن اختيار المعلم هو الركيزة الأولى لطريق الإعداد السليم ومن ثم الأداء المهني المطلوب.

ب) عملية الإعداد

لعملية الإعداد أهمية كبيرة في تأهيل المعلمين للوفاء بمتطلبات أدوارهم التدريسية والتربوية من خلال إكسابهم المهارات والمقومات الضرورية التي تمكنهم من أداء مهنتهم على أكمل وجه.

وبرغم أهمية عملية الإعداد للمعلم، إلا أنه هناك مجموعة من السلبيات التي تعاني منها عملية الإعداد بكليات التربية، ومنها ما يلي:

- ضعف التنظيم والتنسيق الذى يحقق التفاعل والتكامل بين الأطر النظرية التى تقدم للطلاب فى كليات التربية وبين الممارسات الميدانية؛ حيث إن كثيرًا من المقررات النظرية المقدمة ذات معرفة متقدمة تنفقر إلى الارتباط بالواقع الفعلى. ولاشك أن هذا ينعكس على المعلم أثناء أداء أدواره فى العملية التعليمية فيجد فجوة بين ما تعلمه أثناء الإعداد وما يمارسه فى المدرسة بعد التخرج. (٢٨ : ١)
- ضعف التكامل والتوازن بين مكونات الإعداد الثلاثة؛ فالجانب التخصصى لا يدرس بالشكل الذى يجعله يحقق الأهداف المرجوة منه، ولا تقى مقرراته لممارسة المهنة، والجانب التربوى المهنى يدرس لجميع الطلاب بشكل واحد بصرف النظر عن تخصصاتهم، كما أن الجانب الثقافى ضعيف، ويدرس غالبًا دون ربطه بالجانبين التخصصى والمهنى. (٣١٧ : ١)
- أن النظرية الحاكمة لعملية الإعداد هى النظرية الخطية، حيث تقدم المعارف والخبرات والمقررات الدراسية إلى الطلاب بصورة خطية قائمة على الحفظ والتذكر، ومنعزلة عن بعضها البعض، مما يؤدي إلى تجزئة المعرفة وتقسيمها فتصبح عرضه للنسيان وغير قابلة للتطبيق الفعلى فى الحياة العملية لاعتمادها على الحفظ والتذكر دون الاعتماد على القدرات الإبداعية اللازمة للارتقاء بمستوى مهنة التعليم. (٤١ - ٤٠ : ١٨)

وفى ضوء العاملين السابقين نجد أنه إذا توافرت مدخلات بشرية جيدة لكليات التربية وتفاعلات إيجابية داخلها بين الخطط والبرامج التى يتم الاعتماد عليها لإعداد المعلم، سوف يؤدي ذلك إلى مخرجات تتصف بالجودة المطلوبة وهى الحصول على معلم كفاء ومؤهل للقيام بواجباته على النحو المنشود.

ج) تغيير سوق العمل التربوى

يشهد سوق العمل التربوى العديد من التغيرات والتحولات نتيجة الانفجار المعرفى والتقدم العلمى والتكنولوجى، والتى تفرض على المعلم أن يكون ملماً بكل ما هو جديد وعلى بصيرة وعلم بالتغيرات والتجديدات المعرفية والتكنولوجية التى تحدث من حوله، وإلا سيصبح بكل أفكاره ومفاهيمه أسيراً للماضى ومشدوداً إلى الوراء ومرتبباً بقوى الثبات أكثر من ارتباطه بالمستقبل وقوى التغيير،

- ولا يصل بعلمه إلى مستوى الكفاءة المهنية. فلا يمكن للمعلم أن يكون قادرًا على القيام بمهامه على أحسن وجه في عالم متغير وهو ثابت. ومن أبرز التحولات التعليمية ما يلي: (٣٣: ١٣٦-١٣٧)
- التحول من ثقافة الحد الأدنى إلى ثقافة الإتقان والجودة.
 - التحول من الجمود إلى المرونة.
 - التحول من استهلاك المعرفة إلى إنتاج المعرفة.
 - التحول من التعلم محدود الأمد إلى التعلم مدى الحياة.
 - التحول من التجانس والتميط إلى التنوع والخصوصية.
 - التحول من التكرار إلى الإبداع.

وعلى ضوء هذه التغيرات والتحولات العلمية والتكنولوجية تتسع دائرة أدوار المعلم لتشمل أدوارًا جديدة أهمها: دوره كباحثًا تربويًا للمشكلات التعليمية، ودوره كخبيرًا في استخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة، ودوره كموجهًا للتعلم التعاوني، ودوره كمكتشفًا لمواهب الطلاب وإبداعاتهم، ودوره كمرشدًا في عملية التعلم الذاتي التي تعتمد على أن يتعلم المتعلم بنفسه وكيف يتعلم وكيف يطبق ما تعلمه. (٣٥ : ١٥٤ - ١٥٧).

وما سبق يفرض على المعلم أن يمتلك مجموعة من القدرات والكفايات الأكاديمية والمهنية التي تجعله قادرًا على أداء مهامه التعليمية بكفاءة في ظل عالم يتسم بالتغير المستمر. وذلك لأن الوصول إلى أداء فعال للمعلم يحقق رضا المجتمع الخارجى يتطلب أن يكون هناك اتساق وتفاعل بين متطلبات سوق العمل التعليمي، ومهارات وقدرات المعلم التي تم تكوينها من خلال برامج إعداد جيدة بكلية التربية.

وبرغم أن المعلم كأي عنصر بشري يشكل طاقة إنتاجية ضخمة إلا أنه من الممكن أن يكون عبئًا على الاقتصاد، وقيّدًا يحد من انطلاقه وتقدمه في حالة ضعف توافر المهارات والخبرات التي تؤهله لتأدية دوره بكفاءة لأنه من خلال عمله يعمل على تشكيل عقول طلابه وتنمية معارفهم بالقدر السليم الذي ينعكس إيجابيًا على أدائهم المستقبلي ويجعلهم طاقة إنتاجية فاعلة تسهم في تنمية الاقتصاد والإنتاج. ومن ثم فكلما كان المعلم ناجحًا في أداء عمله كلما انعكس ذلك إيجابيًا على مستوى الإنتاج؛ لأن عنصر العمل من أهم عناصر الإنتاج وبدونه لا يمكن استخدام العناصر الأخرى أو الانتفاع بها فهو المسئول عن تكوين رأس المال.

وانطلاقاً من أن إنتاجية العمل تتغير على مدار الدورة الاقتصادية ، حيث تتحرك في نفس اتجاه الدورة الاقتصادية، فتميل للانخفاض في فترات الركود، وترتفع في فترات الانتعاش والرواج.(٧: ١٥٨-١٦٨) فنجد أنه في الحالة الأولى التي كانت تعيشها كليات التربية قبل إلغاء التكليف كان هناك رضا عن مستوى المعلمين وأدائهم وهو ما يعبر عن ارتفاع إنتاجيتهم، أما الآن في ظل حالة الانكماش التي تعيشها كليات التربية نجد أن الأصوات تتعالى بضعف المستوى النوعي للمعلمين وانخفاض إنتاجيتهم، وهو ما يؤدي إلى تغير في مستوى الاقتصاد الكلي.

رابعاً: مشكلات الإنفاق على إعداد المعلم

إن الخيار بين أوجه استثمار الموارد المختلفة لكل من الحكومات والأفراد على السواء إنما يعتمد وإلى حد كبير على تقييم التكاليف والفوائد ذات الصلة بذلك الاستثمار؛ فأى استثمار يعتبر ذا نفعية وجدوى للفرد أو للمجتمع ككل إذا كانت العوائد المتوقعة منه تزيد عن تكلفة ذلك الاستثمار. ومن خلال الاختيار بين بدائل الاستثمار المختلفة تحاول الحكومات والأفراد تقييم كل من التكاليف والفوائد لتحديد أى الاستثمارات ستحقق أكبر العوائد والمنافع الممكنة. (١٠: ٥٣)

وانطلاقاً من كون التعليم شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشرى وواحدًا من أهم التطورات في حقل الاقتصاد، لم يعد ينظر إلى الإنفاق على التعليم ومؤسساته على أنه إنفاق استهلاكي لتحقيق أهداف استهلاكية وثقافية، بل أصبح شكلاً من أشكال الاستثمار في رأس المال البشرى من خلال زيادة كفاءة وتحسين نوعية الموارد البشرية في المجتمع بهدف تحقيق النمو الاقتصادي.

وفي ضوء ما سبق نجد أن الإنفاق على إعداد المعلم بكليات التربية من قبل الدولة والأفراد يعد استثماراً ينتظر أن ينتج مردوداً في المستقبل، لكن في ظل غياب التكليف وضعف قدرة الخريجين على الالتحاق بسوق العمل فقد هذا الاستثمار معناه الاقتصادي الصحيح وأصبح الإنفاق على إعداد المعلم بمثابة خدمة تمثل عبئاً على الاقتصاد لا يقابلها منفعة. وبدأ تشكيك الكثيرين في المنافع الاقتصادية لكليات التربية، وظهرت الدعوات لتقليص دورها وطمس هويتها، وما يمكن أن يصاحبه من تراجع الرغبة في زيادة المخصصات المالية لها من جملة الإنفاق الحكومي على التعليم الجامعي. وهو ما يخلق أزمة حقيقية لكليات التربية في ظل الإمكانيات المحدودة ومطالبة المجتمع بتحسين جودة مخرجاتها، ويدفع بدورها الاقتصادية إلى الانكماش والركود.

وتفصيلاً لما سبق، تنقسم مصادر الإنفاق على قطاع التعليم الجامعي بصفة عامة

وإعداد المعلم بصفة خاصة إلى مصدرين هما:

أ) الإنفاق الحكومي

تعتمد الدولة في تمويلها لإعداد المعلم على دخلها القومي، نظرًا لكونه المصدر الأساسي والثابت في الدولة، والذي في ضوءه يمكن تحديد الميزانية العامة المتكونة من دخول الدولة من الأنشطة الاقتصادية والخدمات التي تقدمها للأفراد، ومن الضرائب العامة التي تفرضها على الأفراد والمؤسسات، ومن هذه الميزانية تقوم الدولة برصد جزء للإنفاق على التعليم ومؤسساته. (١٧: ١٢٠-١٢١)

ويشمل الإنفاق الحكومي قسمين هما: (٥٦: ٢٩٧-٢٩٨)

- الإنفاق الجارى: الذى يتكرر باستمرار ويشتمل على بند الرواتب والأجور والمكافآت التى تصرف لأعضاء هيئة التدريس والإداريين، وبند المصروفات العامة مثل تكاليف الصيانة والكتب وبعض الأنشطة.
- الإنفاق الرأسمالى: الذى لا يتكرر باستمرار، ويتعلق بشراء السلع المعمرة التى تستخدم لفترة زمنية أطول من العام مثل التجهيزات وأدوات التعليم المعمرة، وثلث الأرض والمباني القائمة عليها.

ب) الإنفاق الطلابى

ويشمل كل ما تتحمله الأسرة من أعباء مالية نظير تعليم أبنائها خلال سنوات الدراسة بالكلية مثل الرسوم الدراسية، وثلث الأدوات والكتب الدراسية، وكل ما ينفق عليه من سكن وطعام وملابس وانتقال. (٦٢: ٣٠-٣٣)

وترجع الأهمية القصوى للمصدر الأول من مصادر الإنفاق لضخامة النفقات الجارية والرأسمالية التى يوفرها لتسيير عمل المؤسسات التعليمية وتحقيق أهدافها، حيث تسهم الدولة بنسبة تتراوح من ٨٥٪ إلى ٩٠٪ من جملة النفقات، وتترك للجامعة وكلياتها مهمة توفير الجزء المتبقى بشكل ذاتى من خلال تبني استراتيجيات وخدمات متعددة توفر موردًا للتمويل الذاتى، كما يستحوذ بند الأجور والمرتبات النصيب الأكبر من الميزانية المخصصة للتعليم يليه الاستثمارات فى المرتبة الثانية ثم شراء السلع والخدمات فى المرتبة الثالثة. (٤٦: ٥١)

وبرغم الجهود المبذولة لزيادة نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى، إلا أن هذه النسبة مازالت ضعيفة، فقد وصلت عام ٢٠١٨-٢٠١٩م إلى ١,٩٪ من إجمالي الإنفاق العام للدولة، و ٢٢,٩٪ من إجمالي الإنفاق على التعليم. وهذا يشير إلى ضعف نسبة الإنفاق على التعليم الجامعى ومؤسساته بما يخل بمعايير الإنفاق العالمية، ولا يحقق مستوى الجودة المطلوب وبخاصة مع زيادة معدلات التضخم وانخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى. (١٢: ٢٠٣)

ولاشك أن الاختلالات التي يعاني منها هيكل الإنفاق العام على التعليم الجامعي تؤثر على أداء جميع مؤسساته وقدرتها على تحقيق أهدافها المنشودة ولاسيما كليات التربية، وذلك لغياب استراتيجية واضحة تضمن التوزيع الجيد للموارد المالية على الكليات المختلفة وفقا لاحتياجاتها الفعلية وتضمن توظيفها بما يحقق الكفاءة المثلى. ومن أهم الإشكاليات المطروحة في قضية الإنفاق على إعداد المعلم ما يلي:

- قلة الإمكانيات المادية المتاحة بكليات التربية.
- النفقات غير كافية لتحقيق الأهداف المرغوبة من إعداد المعلم في عصر التطور العلمي والتكنولوجي.
- ضعف التوازن بين النفقات المتاحة ومواصفات الجودة المطلوبة للخريج.
- ضعف استقلالية المؤسسة في التحكم في توزيع المخصصات المالية على جوانب الإنفاق وفقاً لما تقتضيه الضرورة وما يفرضه الواقع.

وكل هذه الإشكاليات تدفع عملية الاستثمار في إعداد المعلم إلى حالة الانكماش الحالية التي تعيشها كليات التربية وذلك انطلاقاً من وجود علاقة موجبه بين فترات الرواج وفترات الإفراط في الاستثمار حيث إن الإنفاق على الأنشطة الاستثمارية يؤدي إلى توليد أرباح ويدفع الاقتصاد ككل إلى مرحلة التوسع والرواج ويستمر الوضع إلى أن يبدأ العائد من الاستثمار في الانخفاض نتيجة لزيادة الاستثمارات عن حاجة الاقتصاد، وبانخفاض العائد يتأثر مستوى الإنفاق (٢٧: ١٦).

خامساً: انخفاض العائد الاقتصادي من إعداد المعلم (*)

إن العائد الاقتصادي من التعليم هو الفرق بين الاستثمار الذي أنفق على التعليم وبين ما يعود على الفرد من دخل في الحاضر والمستقبل أو ما يعود على المجتمع ويضاف إلى الدخل القومي. ويمكن القول أن عائد التعليم يتمثل في كفاءة الفرد في أداء عمله بكفاءة وبدون أى مخاطرة، فالفرد المعد إعداداً جيداً عند تأدية عمله في المستقبل يحقق ربحاً مادياً لنفسه أولاً ثم لمجتمعه بزيادة الإنتاج الذي يرفع مستوى الدخل القومي، أما الخريج الذي لا يعد بشكل جيد أثناء دراسته أو لا يجد فرصة مناسبة للالتحاق بسوق العمل تصبح الأموال التي أنفقت عليه هدراً ولا يمكن أن نسميها استثماراً. (٥: ٥٢)

(*) يعكس العائد الاقتصادي جميع المنافع النقدية الناتجة من الاستثمار في إعداد المعلم، والتركيز عليه ليس لأهميته عن العوائد غير الاقتصادية، ولكن لأن عملية إعداد المعلم يُنظر إليها من خلال البحث الحالي على أنها عملية اقتصادية يتم الإنفاق عليها وينتظر من ورائها تحقيق أكبر عائد مادي.

ومن ثم تعد أى عملية داخل أى مؤسسة تعليمية بمثابة عملية استثمارية فى العنصر البشرى لها أهداف اقتصادية ينتظر تحقيقها مثل تحسين إنتاجية الفرد وزيادة قدرته على ممارسة مهنته، وزيادة فرص التوظيف فى سوق العمل، وتحقيق الحراك المهنى والتكيف مع المتغيرات التى تحدث فى مجال المهنة التى يعمل بها. وإذا لم ينجح الاستثمار فى تحقيق أهدافه فإنه لم يحقق النتائج والعوائد المرجوة منه. (١٥ : ٥٦-٥٩)

وبالنظر إلى الاستثمار القائم فى عملية إعداد المعلم بكليات التربية نجد أن الأهداف الاقتصادية المرجوة من عملية الاستثمار فى العنصر البشرى لم تتحقق بالدرجة المطلوبة؛ ففى مقابل تحسين إنتاجية الفرد كهدف اقتصادى يرمى تحقيقه نجد ضعف إنتاجية المعلم باعتباره مخرجاً لعملية الاستثمار البشرى داخل كليات التربية، حيث توجد حالة من ضعف الرضا المجتمعى عن هذا الخريج ووصف أدائه بأنه دون المستوى المطلوب.

وفى مقابل الهدف الثانى المتعلق بزيادة فرص التوظيف فى سوق العمل نجد ضعف واضح فى تلك الفرص إما على المستوى المحلى أو الإقليمى، ولاسيما بعد إلغاء التكاليف لخريجي كليات التربية وضعف الطلب عليهم فى دول الخليج كما كان من قبل.

وفى مقابل الهدف الثالث يلاحظ أن عملية الحراك المهنى للمعلم تتأثر بسياسة التدريب المتبعة، ونظام الأجور السائد، وفترات البطالة خارج سوق العمل، حيث جاء قرار رقم (٩٣) لسنة ٢٠١٢م لعلاج سلبيات امتحان الكادر الذى أشعر المعلم بالمهانة، ووضع استيفاء برامج التدريب التى تحددها الأكاديمية المهنية للمعلمين شرطاً لشغل الوظائف التعليمية أو الترقى، كما أن المسار المهنى للمعلم قد يتغير نتيجة اتجاه بعض المعلمين الأكفاء لترك التدريس والتوجه إلى المسار الإدارى للحصول على امتيازات مادية أو الوصول لدرجة مالية خالية دون النظر إلى ما تقتضيه الضرورة ويفرضه الواقع المدرسى. وبذلك فعملية الحراك المهنى للمعلم لا تقتزن بكفاءة وفعالية المعلم. (٣٩ : ٢٣-٢٥)

وما سبق يشير إلى أن عملية الاستثمار فى إعداد المعلم داخل كليات التربية لا تحقق النتائج والعوائد المرجوة منها، ويمكن إرجاع ذلك الانخفاض فى العوائد لعدة أسباب هى:

- ضعف فرص الالتحاق بسوق العمل خاصة فى ظل غياب التكاليف عن خريجي كليات التربية.
- طول المدة الزمنية لاسترجاع النفقات المستثمرة فى عملية إعداد المعلم.
- ضعف الاسترداد المبكر لرأس المال المستثمر يؤدي لطول دورة رأس المال وانخفاض القوة الشرائية له ومن ثم انخفاض قيمته الاقتصادية.

- قصر العمر الإنتاجي الفعلي للمعلم أى قلة عدد السنوات التى ينخرط فيها المعلم فى سوق العمل قبل بلوغه سن التقاعد، والتى تكون غير كافية لاسترداد كافة النفقات المستثمرة.
- ضعف إمكانية إعادة استثمار الأموال المستردة بكفاءة خاصة مع تنامى التضخم والانخفاضات المتتالية للقوة الشرائية للجنة المصرية، مما يؤدى إلى ضعف فعالية حركة رأس المال التى تعد مؤشرًا لانكماش الدورة الاقتصادية.

وفى ضوء الإشكاليات السابقة نجد أن انخفاض العوائد أدى إلى حدوث انكسارًا واضحًا لدورة رأس المال بكليات التربية والتى تمثل مظهرًا لانكماش دورتها الاقتصادية.

ومن الأهمية بمكان أن نشير هنا إلى أن العائد الاقتصادى من عملية الاستثمار فى إعداد المعلم يتعلق بمستويين هما: (٤٨ : ٣٠٠)

أ) العائد على مستوى الفرد: الذى يتمثل فى مقدار الدخل النقدى الذى يتوقع أن يحصل عليه الخريج خلال حياته الإنتاجية.

ب) العائد على مستوى المجتمع: وهو ما يعود على المجتمع ككل من فوائد نقدية نتيجة الاستثمار التعليمى ويظهر فى صورة زيادة فى الدخل القومى أو الإنتاج العام.

وبالنسبة للعائد الفردى الذى يتجسد فى دخل المعلم الذى يحصل عليه عند التحاقه بسوق العمل، يؤكد الكثيرون أن رواتب المعلمين لا تكفى ما عليهم من أعباء ومتطلبات معيشية، ولاتتناسب مع ساعات العمل والجهود التى يبذلونها، مقارنة بغيرهم من العاملين بالمهن الأخرى فى الدولة مما يؤدى إلى لجوء البعض منهم إلى البحث عن مصادر دخل أخرى مثل الدروس الخصوصية برغم الرفض القانونى والسياسى والمجتمعى القائم لها، متخذين من ذلك مبررًا لتقليل الفجوة بين التحرك البطئ لكفاية الأجور، والسرعة المذهلة التى تقفز بها الأسعار. (١٧ : ١٣٠-١٥٣)

أما بالنسبة للعائد المجتمعى، فزيادة الدخل القومى وتحسين مستوى الإنتاج لا يمكن أن يحدث إلا من خلال القوى العاملة التى يعلمها المعلم ويعدها فى مختلف المؤسسات التعليمية بكل مراحلها، وكلما نجح المعلم فى زيادة المستويات التعليمية والمعرفية لطلابه كلما انعكس ذلك على الإنتاج القومى العام للمجتمع، ولكن كيف يمكن للمعلم أن يقوم بذلك الدور فى ظل غياب تكليفه؟!، وهو ما يمثل هدرًا للأموال التى تحملتها الدولة من ميزانيتها العامة للإنفاق على إعداده. ونظرًا لأن كل قرار استثمارى يتضمن التضحية بفرص بديلة أخرى، فإنه يتوجب الإشارة إلى المكاسب المالية الضائعة على المعلم والمجتمع بسبب اختيار هذا النشاط والاستثمار فيه دون غيره. فالمعلم كان بإمكانه الحصول على بعض المكاسب إذا التحق بالعمل بدلاً من اتخاذه قرار الالتحاق بكلية التربية، والمجتمع كان بإمكانه توجيه تلك الأموال المستثمرة فى إعداد المعلم إلى أى نشاط آخر أكثر ربحية. ومع ضعف العائد من إعداد المعلم يصبح حجم الخسائر أكبر لكل من المعلم والمجتمع، وهو ما يساهم فى الوصول إلى حالة الانكماش الحالية التى تعيشها كليات التربية الآن.

المحور الرابع: انعكاسات ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم

إن حالة انكماش الدورة الاقتصادية لكليات التربية لها تأثيرات وانعكاسات عديدة على كل من المستوى التربوي والمستوى الاقتصادي منها مايلي:

أولاً: الانعكاسات التربوية

إن لانكماش الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم بكليات التربية انعكاسات سلبية على المستوى التربوي حيث تقل كفاءة نظام التعليم قبل الجامعي وقدرته على تحقيق الأهداف المنشودة منه وذلك لأن كليات التربية هي المسؤولة عن إمداد هذا النظام بالمعلمين الأكفاء في كافة التخصصات المطلوبة، وفي ظل غياب التكليف وطول المدة الزمنية التي يقضيها المعلم خارج سوق العمل التربوي يكون هناك قصوراً في هذا الدور ويتراجع الأداء المدرسي وتنتشر الدروس الخصوصية باعتبارها المنفذ الوحيد أمامهم للتدريس، ويفقد الكثيرون الثقة في المدرسة والمنظومة التعليمية بشكل عام. وبذلك يترتب على ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم العديد من الآثار التربوية منها:

- ضعف كفاءة النظام التعليمي قبل الجامعي.
- تسرب المعلمين من مهنتهم التي أعدوا من أجلها إلى مهن أخرى لا علاقة لها بالتعليم.
- اللجوء للدروس الخصوصية والتي تعتبر هدراً للموارد المالية.
- تراجع مكانة كليات التربية مقارنة بكليات أخرى يسعى جميع الطلاب للالتحاق بها.
- تواضع نظرة المجتمع للقيمة الاجتماعية للمعلم نظراً لانتشار البطالة بين خريجي كليات التربية.
- ضعف استثمار رأس المال المعرفي للمعلم الذي كونه على مدار فترة الإعداد.

ثانياً: الانعكاسات الاقتصادية

انطلاقاً من العلاقة الوثيقة بين القطاع التربوي والقطاع الاقتصادي، فحدوث أي خلل بالدورة الاقتصادية لأي منهما يؤثر بشكل كبير على الآخر، لذلك فضعف فعالية الدورة الاقتصادية لكليات التربية ينعكس سلبياً على النشاط الاقتصادي الكلي، والذي يتضح من خلال الانعكاسات التالية.

١- انخفاض معدلات الضرائب

من المعروف أن الحاصلين على مستوى عال من التعليم يخضعون لمستوى أعلى من الضرائب عند التحاقهم بالعمل فيما يعرف بضريبة الدخل، والتي تستقطع مباشرة من الأفراد، وتنتقل إلى الخزينة العامة للدولة.

وفى حالة ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم نتيجة غياب تكليف المعلمين وضعف قدرتهم على الالتحاق بسوق العمل، يصبح هناك حرمان الدولة من تلك الضرائب التي تفرض على الدخول مدى الحياة العملية، والتي تعد مصدر رئيس لدخل الدولة، إذ تستخدم عائداتها لتمويل قطاع التعليم، وتغطية كافة النفقات العامة، فضلاً عن أنها تشكل أداة من الأدوات التي تمتلكها الدولة للتأثير على الاقتصاد بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادى وتحقيق معدلات نمو مرتفعة فى كافة القطاعات.

٣- انخفاض الإنفاق الاستهلاكى

عندما يصبح المعلم طاقة منتجة، ويحصل على دخل مناسب ينعكس ذلك على زيادة نسب الإنفاق الاستهلاكى، والزيادة فى الاستهلاك تشجع الشركات على مزيد من الإنتاج، وهو ما يعود بالنفع على العملية الاقتصادية والدخل القومى؛ حيث تؤكد "مدرسة قصور الاستهلاك" أن انخفاض القوة الشرائية لدى بعض الفئات محدودى الدخل يؤدي إلى انكماش فى حجم الطلب الكلى الفعال فى المجتمع، وبالتالي يقود إلى حالة من الانكماش والركود الاقتصادى. (٢٨٢ : ٤٥)

ومن ثم فإن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم تؤثر على مستوى الإنفاق الاستهلاكى، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلى الإجمالى وسيادة حالة من الكساد؛ حيث لا يكون الإنفاق الاستهلاكى كافياً لاستيعاب الإنتاج مما يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادى. فكل من الانفاق الاستهلاكى والنشاط الاقتصادى يتحركان فى نفس الاتجاه، والتغير فى أحدهما يؤثر على الآخر. (١٦ : ٢٧)

كما أن الإنفاق الاستهلاكى يؤثر على حصيلة الضرائب؛ حيث تُعد الضريبة الاستهلاكية نوعاً من الضرائب غير المباشرة التي تفرض على الأفراد عند الإنفاق على استهلاك شئ ما أو استخدام خدمات تتبع الضريبة.

٣- انخفاض حركة التنمية الاقتصادية

إذا كان التعليم مطلباً أساسياً للعملية الاقتصادية، فإن كليات التربية هي نقطة الأساس التي يبدأ عندها التعليم فى التأثير فى حركة التنمية الاقتصادية، لاعتبارها المسؤولة عن إنتاج المعلم الذى يقع على كاهله إعداد العناصر البشرية المتعلمة التي تقود حركة الإنتاج فى كافة القطاعات من خلال تشكيل عقولهم، وتوجيه سلوكياتهم وتنمية اتجاهاتهم وقيمهم على نحو يكون التشكيل فيه إيجابياً فى تلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، كالعامل على تنمية التفكير العلمى والابتكارى، وغرس الوعى الإنتاجى، وحب العمل وغيرها من المهارات والقيم التي ستؤدي إلى رفع مساهمة هذه العناصر فى عمليات الإنتاج عند اندماجهم فى الحياة العملية وتحويل ما لديهم من معارف وخبرات من إمكانية إلى تحقيق.

ومن ثم فإن ضعف فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم يؤثر سلباً على حركة التنمية الاقتصادية للمجتمع ككل باعتبارها مسؤولة عن خلق قيم مضافة إلى الاقتصاد الوطنى وزيادة الإنتاج القومى.

٤- انخفاض مخزون رأس المال فى الاقتصاد القومى

توجد علاقة طردية وثيقة بين التعليم والكفاءة الإنتاجية لرأس المال المادى، فكل تغير فى كثافة رأس المال المادى، يقترن بتغير مقابل فى مستوى القوى العاملة، فالقدرة على الاستخدام الكفؤ لرؤوس الأموال وزيادة تراكمها يتوقف بدرجة كبيرة على كمية ونوعية التعليم الذى تحصل عليه القوى العاملة. وكلما أسهم التعليم فى تكوين رأس المال القومى كلما ازداد تقدم المجتمع اقتصادياً، وارتفعت امكانياته الإنتاجية. (٢: ٣٥)

فإذا كانت كليات التربية المسؤولة عن تخريج المعلمين الذين يقومون بإعداد القوى العاملة فى كل المجالات تتسم دورتها الاقتصادية بحالة الانكماش فإن ذلك يؤدي إلى نقص حجم رأس المال المادى فى الاقتصاد القومى لضعف قدرة المعلم على الدخول إلى معترك الحياة العملية والقيام بالدور المنوط به فى تشكيل قدرات الطلاب التى تعتبر رأس مال بشرى يُدر تياراً من الدخل عبر الزمن، ويسهم فى زيادة وتجديد رأس المال المادى المستثمر فى كافة القطاعات الإنتاجية بالمجتمع وتحقيق الانتعاش الاقتصادى لأن انخفاض كفاءة رأس المال هى من أهم أسباب التحول من التوسع إلى الانكماش.

المحور الخامس: الإجراءات اللازمة لاستعادة فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم:

إن استعادة فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم بكليات التربية تستلزم اتخاذ سلسلة من الإجراءات لضمان سرعة دوران رأس المال المستثمر والحصول سريعاً على العائد، وتتم هذه الإجراءات على مستويات الإعداد، والإنفاق، والتوظيف، والتنمية المهنية للمعلم، ومن أهمها ما يلى:

أولاً: إجراءات تتعلق بإعداد المعلم

إن تحقيق دورة اقتصادية فعالة يستلزم اتخاذ عدة إجراءات من جانب كليات التربية باعتبارها المؤسسة التربوية المسؤولة عن اختيار الطالب المعلم وإكسابه المهارات اللازمة التى تنثر أدائه فى العملية التعليمية، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلى:

١- انتقاء الطلاب المتميزين للدراسة فى كليات التربية وذلك من خلال اتباع الآتى:

- وضع معايير واضحة وموضوعية وموحدة على مستوى كليات التربية لانتقاء واختيار أفضل العناصر واجتذابها لمهنة التعليم.

- إنشاء مكتب تنسيق خاص بكليات التربية على غرار مكاتب تنسيق الكليات العسكرية تكون مهمته تنفيذ معايير الانتقاء والاشراف عليها.
- عقد مقابلات شخصية جادة للراغبين فى الالتحاق بكليات التربية للتأكد من اللياقة الجسمية والصحية والنفسية.
- عقد اختبارات لقياس استعدادات وميول الطلاب نحو مهنة التعليم وللتأكد من مناسبة قدراتهم لمهامهم المستقبلية.

٣ - تطوير نظام إعداد المعلم من خلال ما يلي:

- الاكتفاء بنظام الإعداد التكاملى الذى يعتمد على تقديم المقررات التخصصية والتربوية فى نفس الوقت، وترك النظام التتابعى الذى يلتحق به خريجو الكليات الجامعية الأخرى كالآداب والعلوم، لدراسة العلوم التربوية بكليات التربية لمدة عام دراسى أو عامين بهدف الحصول على الدبلوم العام أو إجازة التدريس. وذلك لأن للنظام التتابعى سلبياته المتعددة، والتي من أهمها ضعف تكامل الإعداد الأكاديمى والتربوى. هذا فضلا عن مساهمته فى تقليص فرص العمل أمام خريجي كليات التربية بنظامها التكاملى.
- زيادة فترة إعداد المعلم فى كليات التربية لتصبح خمس سنوات، على أن تكون السنة الخامسة بمثابة سنة امتياز أو تدريب عملى للطالب.

٣ - تطوير برامج الإعداد من خلال ما يلي:

- الفحص والمراجعة المستمرة لبرامج الإعداد المعمول بها حالياً، وإعادة توصيف المقررات الدراسية بشكل دورى ومستمر وفقاً للتقدم المعرفى والعلمى.
- إيجاد أنماط جديدة من البرامج تتواءم مع مستجدات سوق العمل، والبيئة المحلية المحيطة بمؤسسة الإعداد.
- إعادة النظر فى بنود لائحة كليات التربية التى تتعلق بعملية التكامل والتوازن لمجالات إعداد المعلم (الأكاديمى، التربوى، والثقافى) بما يتفق مع مستجدات المهنة.
- فتح قنوات للتكامل بين أقسام الكلية عند صياغة مقررات معينة كمقرر التربية العملية ليقدم كل قسم العناصر التربوية التى يحتاجها الطالب المعلم أثناء ممارسته للمهنة.

ثانياً: إجراءات تتعلق بالإنفاق

إن الاهتمام بتوفير الموارد المالية اللازمة للإفاق على عملية إعداد المعلم، وحسن توزيعها، واستثمارها يؤدي إلى توفير خدمة تعليمية متميزة تنتج خريج على درجة عالية من الكفاءة، كما أن زيادة معدلات الإنفاق يعد أداة لتحفيز عملية الاستثمار في إعداد المعلم ودفعها نحو التوسع والرواج. ويمكن تحقيق ذلك من خلال اتباع الإجراءات التالية:

١- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للإنفاق على كليات التربية من ميزانية التعليم عامة، وميزانية الجامعة خاصة.

٢- إعطاء كليات التربية قدرًا من الاستقلالية المالية والمرونة في توزيع الاعتمادات المالية على البنود التي تحتاج إنفاق أكثر من غيرها. وذلك من خلال تطوير اللوائح والقوانين، وتعديل بنود الإنفاق، مع ضرورة وجود نظام رقابي للصرف والإنفاق.

٣- إجراء كل كلية من كليات التربية دراسات مسحية شاملة عن ظروف الكلية وإمكانياتها ومواردها المتاحة للكشف عن مواطن جديدة للاستثمار تحقق عائداً أكبر في المستقبل وتوجيه رأس المال المستثمر نحوها.

٤- تطبيق نظام فعال يضمن حسن تقدير الاحتياجات المالية اللازمة لكل كلية، وتقنين بنود الإنفاق.

٥- توفير مصادر جديدة للتمويل لمواكبة الزيادة المطلوبة في الإنفاق على إعداد المعلم مثل إنشاء مكاتب استشارية بكليات التربية تكون بمثابة بيوت للخبرة تقدم خدمات وخبرات للمجتمع الخارجى بمقابل مادي، وقد تكون هذه الاستشارات في مجالات الأمومة والطفولة، العلاقات الأسرية، مشكلات التحصيل والتأخر الدراسي وغيرها.

٦- تقليل حجم الهدر الناتج عن الرسوب لتأثيره على رفع التكلفة وزيادة النفقات، ويمكن أن يتم ذلك من خلال أن يتحمل الطالب المعلم الجزء الأكبر من تكلفة الدراسة في حالة البقاء للإعادة في نفس الصف الدراسي.

ثالثاً: إجراءات تتعلق بالتوظيف وسوق العمل

يمكن أن تتحقق فعالية الدورة الاقتصادية بكليات التربية عندما تتوافر فرص عمل حقيقية تستوعب جميع خريجيها، فمن خلال عملهم سيتم استرداد الأموال المستثمرة في إعدادهم، واستخدامها لدخول دورة جديدة، ومن ثم تستمر الدورة الاقتصادية في انتعاشها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإجراءات التنفيذية التالية:

١- عودة سياسة التكليف لخريجي كليات التربية لكونها نقطة التحول التي ينتقل معها نشاط كليات التربية من حالة الانكماش الحالية إلى حالة الانتعاش المرجوة.

- ٢- اقتصار التعيين بالمدارس على خريجي كليات التربية لكونهم الوحيدين المؤهلين لمهنة التعليم.
- ٣- إنشاء قاعدة بيانات توفر إحصاءات دقيقة عن أعداد المعلمين المتعطلين عن العمل في جميع التخصصات والأماكن الشاغرة في سوق العمل التربوي بكل محافظة لضمان التوزيع السليم لهم.
- ٤- تعديل سياسات القبول لكليات التربية بصفة مستمرة وفقاً لمقتضيات ومعطيات سوق العمل كما وكيفاً.
- ٥- وضع خطة مشتركة بين كليات التربية ووزارة التربية والتعليم لمعرفة احتياجات الوزارة من المعلمين مستقبلاً وفقاً للنوع والتخصص.
- ٦- تفعيل دور وحدات الخريجين بكليات التربية في متابعة الخريجين في سوق العمل من خلال القيام بزيارات ميدانية بالتعاون مع مديريات التربية والتعليم، وكذلك دراسة الاحتياجات الفعلية والمستقبلية للمدارس والتنسيق مع كليات التربية في تحديد أعداد التخصصات المختلفة.
- ٧- قيام كليات التربية بعمل دراسات مسحية بكل محافظة لتقدير مدى رضا سوق العمل والمجتمع عن خريجها لتحقيق الكفاءة الكمية والنوعية.

رابعاً: إجراءات تتعلق بالتنمية المهنية للمعلم

- إن إستعادة فعالية الدورة الاقتصادية لإعداد المعلم تتطلب تحسين الأداء المهني للمعلم، فكلما كان المعلم ناجحاً في أداء عمله كلما انعكس ذلك إيجابياً على العائد المتوقع من عملية الإعداد، واتجهت الدورة الاقتصادية نحو الانتعاش، والتحسين المستمر لأداء المعلم يستلزم الإجراءات التالية:
- ١- إنشاء وحدة داخل كل مدرسة تكون مهمتها مراجعة وتقييم أداء المعلم ومقارنته بمستويات الجودة المطلوبة، وأن يتم ذلك بالتعاون مع وحدات الخريجين بكليات التربية.
 - ٢- تفعيل دور الحلقات الدراسية وورش العمل داخل كل مدرسة بما يسمح بتبادل الخبرات التي تساعد على تعزيز الممارسات المهنية السليمة وتصحيح الخاطئة منها.

- ٣- وضع آليات لتطوير أداء المعلمين ذوى الأداء المتدنى وتدريبهم بصورة مستمرة مع توفير الموارد المالية اللازمة لذلك.
- ٤- إنشاء وحدات تدريبية داخل كليات التربية للاهتمام بالتدريب المستمر للمعلمين بعد التخرج وفقاً لمستجدات المهنة. مع مراعاة أن تتم عملية التدريب وفق أسلوب علمى يعتمد على التشخيص، التخطيط، التنفيذ، التقييم، والتغذية الراجعة.
- ٥- تطوير القوانين واللوائح ليصبح التدريب أثناء الخدمة مطلباً للاستمرار فى مهنة التعليم، مع مراعاة أن تكون برامج التدريب مرتبطة باحتياجات المعلمين المتغيرة، ويشترك فى إعدادها كليات التربية والأكاديمية المهنية للمعلمين. ويجتازها المعلم للحصول على ترخيص لمزاولة المهنة قابل للتجديد كل خمس سنوات مثلاً.
- ٦- سن تشريعات لتحسين أوضاع المعلم الاقتصادية والاجتماعية وغيرها ليتمكن من التفرغ لمهنته أكثر، وأداء أدواره بشكل أفضل.
- ٧- تقديم حوافز ومكافآت لدعم التطوير الذاتى للمعلمين، من أجل تعزيز فرص التعلم الذاتى والتحسين المستمر.
- ومن خلال تنفيذ الإجراءات السابقة يمكن المساهمة فى حل بعض أزمت كليات التربية، وانتقال دورتها الاقتصادية من حالة الانكماش الحالية إلى حالة الانتعاش المرجوة للحد من الانعكاسات السلبية لانكماشها تربوياً واقتصادياً.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ١- أحمد اسماعيل حجي: تطوير كليات التربية وبرامج إعداد المعلمين فى استراليا والدول الآسيوية والأفريقية منظورات منهجية ونماذج تطبيقية، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠١١م.
- ٢- أحمد على الحاج: اقتصاديات التعليم فى اليمن من النظرية إلى التطبيق، مؤسسة أبارار للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٢، ٢٠٠٨م.
- ٣- أحمد على محمد عثمان: إعداد المعلم فى الوطن العربى بين الواقع والمأمول، مجلة كلية التربية، جامعة الفيوم، مجلد(١)، ابريل ٢٠٠٦م.
- ٤- اسماعيل محمد هاشم: التحليل الاقتصادى الكلى، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، ١٩٨٥م.
- ٥- اكرام سيد غلاب: العائد الاقتصادى من التعليم الثانوى الصناعى النوعى فى مصر، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر، ١٩٩٤م.
- ٦- أمال العرباوى: الاستثمار فى التعليم وعوائده الاجتماعية" دراسة تحليلية"، مجلة كلية التربية، جامعة المنصورة، العدد(٣٥)، سبتمبر ١٩٩٧م.
- ٧- أميرة محمد عبدالسميع عمارة: الدورات الاقتصادية وأثرها على إنتاجية العمل مع الاشارة إلى الاقتصاد المصرى، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة، جامعة حلوان، ٢٠٠٧م.
- ٨- أوجست سوانينيرج: الاقتصاد الكلى بوضوح، ترجمة خالد العمرى، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، مصر، ٢٠٠٨م.
- ٩- إياد عبدالفتاح النسور: المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٣م.
- ١٠- بسام العمرى، أنور السعيد: اقتصاديات التعليم، مكتبة الفلاح، الكويت، ٢٠١٧م.
- ١١- جمعة سعيد التهامى عبدالجواد: مدى مواءمة مخرجات كلية التربية جامعة بنى سويف لاحتياجات سوق العمل من وجهة نظر المستفيدين، مجلة الثقافة والتنمية، جمعية الثقافة من أجل التنمية، العدد(١٠٥)، يونيو ٢٠١٦م.
- ١٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء: النشرة السنوية الطلاب المقيدون - أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالى ٢٠١٨-٢٠١٩م، جمهورية مصر العربية، أكتوبر ٢٠١٩م.
- ١٣- حسين عمر: الموسوعة الاقتصادية، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٩٢م.

- ١٤- خالد محمد أبو شعيرة، ثائر أحمد غباري: اقتصاديات التربية والتعليم رؤى معاصرة، دار الإعمار العلمي، عمان، ٢٠١٥م.
- ١٥- خديجة عبد العزيز على ابراهيم: الوعي بالعائد الاقتصادي من التعليم دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، ١٩٩٦م.
- ١٦- خلدون عبدالصمد: الأزمات والدورات الاقتصادية، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث، المركز القومي للبحوث، فلسطين، مجلد (٢)، العدد (١)، مارس ٢٠١٦م.
- ١٧- خلف محمد البحيري: اقتصاديات التعليم، دار الفجر، القاهرة، ٢٠١٤م.
- ١٨- دينا عبدالمنعم اسماعيل زيادة: الأطر الحاكمة لإعداد المعلم للقرن الحادي والعشرين دراسة بنوية، رسالة دكتوراه، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٠١٨م.
- ١٩- رشدي أحمد طعيمة، محمد بن سليمان البندري: التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- ٢٠- رمزي زكي: الاقتصاد السياسي للبطالة "تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة"، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، عدد (٢٢٦)، أكتوبر ١٩٩٨م.
- ٢١- رمضان السيد أحمد معن: ظاهرة الركود التضخمي "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد والمالية العامة، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠١٠م.
- ٢٢- زياد أحمد بهاء الدين: الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد (١)، ب.ت.
- ٢٣- سعيد اسماعيل على: دفتر أحوال التعليم، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٩م.
- ٢٤- سعيد بن حمد الربيعي: التعليم العالي في عصر المعرفة التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، دار الشروق، عمان، ٢٠٠٨م.
- ٢٥- شبوطي حكيم، مراح ياسين: فعالية السياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٥م، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، الجزائر، عدد (٨)، ديسمبر ٢٠١٧م.
- ٢٦- عبد الفتاح دياب حسين: إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، سلسلة مطبوعات المجموعة الاستشارية العربية، مطبعة النيل، القاهرة، ١٩٩٦م.
- ٢٧- عزة محمد حجازي: خصائص التقلبات الاقتصادية في مصر، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مجلد (١٢)، العدد (١)، يناير ٢٠١٠م.
- ٢٨- ماجد قنديل: الاقتصاد المصري بين الماضي والمستقبل، سلسلة آراء في السياسة الاقتصادية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، العدد (٣٢)، أغسطس ٢٠١٢م.

- ٢٩- مجدى صلاح المهدي: اقتصاديات الجودة التعليمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠١٣م.
- ٣٠- محمد الصيرفي: التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٤م.
- ٣١- محمد سيد حامد: البطالة بين المتعلمين فى مصر، مجلة البحوث الإدارية، أكاديمية العلوم الإدارية، مجلد (٢٤)، العدد (٤)، أكتوبر ٢٠٠٦م.
- ٣٢- محمد عبدالحمد شهاب: التحليل الاقتصادي الكلى، مكتبة الملك فهد الوطنية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية، ٢٠١٤م.
- ٣٣- محمد عطوه مجاهد: ثقافة المعايير والجودة فى التعليم، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، ٢٠٠٨م.
- ٣٤- محمد ناجح محمد محمد، محمد السيد محمد اسماعيل: المتطلبات التشريعية لتطوير إعداد المعلم فى مصر على ضوء الاتجاهات المعاصرة، المجلة التربوية، كلية التربية، جامعة سوهاج، العدد (٥٤)، أكتوبر ٢٠١٨م.
- ٣٥- محمود عبدالمجيد عساف، صهيب كمال الأغا: أخلاقيات مهنة التعليم دليل المعلم فى التطوير المهني، مكتبة سهير منصور، غزة، ٢٠١٤م.
- ٣٦- محمود فوزى: التربية وإعداد المعلم العربى إرهابات العولمة والتحديات المعاصرة، دار التعليم الجامعى، الإسكندرية، ٢٠١٢م.
- ٣٧- منار محمد بغدادى: اختيار المعلمين وتوظيفهم فى ضوء تجارب بعض الدول، المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، ٢٠١١م.
- ٣٨- منار منصور: البطالة بين خريجي كليات التربية وتأثيرها على التعليم فى مصر، رسالة ماجستير، قسم أصول التربية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ٢٠٠٥م.
- ٣٩- مها سعد عبدالرحمن: المحاسبية التعليمية كمدخل لضمان جودة عمليات إدارة الموارد البشرية فى المدارس الثانوية العامة بمصر، مجلة البحث العلمى فى التربية، عدد (١٦)، ٢٠١٥م.
- ٤٠- نادية يوسف كمال محمود: ظاهرة بطالة خريجي التعليم العالى فى مصر الأسباب وكيفية المواجهة، مجلة التربية المعاصرة، العدد (١٥)، السنة السابعة، ابريل ١٩٩٠م.
- ٤١- نهاد محمد على ادريس: ملامح الركود التضخمى فى الاقتصاد المصرى، مجلة المدير الناجح، جمعية إدارة الأعمال العربية، عدد (١٤٢)، سبتمبر ٢٠١٣م.
- ٤٢- هبه محمد محمد سرور: تأثير التقلبات الدورية على العلاقة بين حجم المنشأة وعائدها "دراسة تطبيقية على سوق الأوراق المالية المصرى"، رسالة ماجستير، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة طنطا، ٢٠٠٦م.

- ٤٣- هناء فؤاد عبدالفتاح: طبيعة وخصائص التقلبات الاقتصادية فى الدول النامية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨م.
- ٤٤- هيثم محمد عبدالقادر: انعكاسات ثورة ٣٠ يونيه على الوضع الاقتصادى المصرى مع التطبيق على البطالة والركود الاقتصادى، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد (٢)، ابريل ٢٠١٥م.
- ٤٥- وحيد مهدى عامر: السياسات النقدية والمالية والاستقرار الاقتصادى النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠١٠م.
- ٤٦- وزارة التعليم العالى، وحدة التخطيط الاستراتيجى ودعم السياسات: استراتيجية الحكومة لتطوير التعليم العالى فى مصر ٢٠١٥ - ٢٠٣٠م مصر تستثمر فى المستقبل، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٥م.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- Abel, A. et al: Macroeconomics, Sixth Edition, Addison Wesley, New York, 2008.
- 2- Bloom, D. et al: Beyond Private gain: The Puplic Benefits of Higher Education In: Forest, J. & Altbach, P.: International Hand Book of Higher Edcation, Part one: Global Themes and Contemporary Challeges, Springer, The Netherlands, 2007.
- 3- Burns, A. & Mitchell, W.: Measuring Business Cycles, National Bureau of Economic Research (NBER), New York, 1946
- 4- Hartley, J. et al: Real Business Cycles, Routledge, London, 1998.
- 5- Lipsey, R. & Courant, P.: Economics, Eleventh Edition, Harper Collins College Publishers, U.S.A, 1996
- 6- Lucas, R.: Understanding Business Cycles, Carnegie-Rochester Conference Series on Public Policy, Elsevier B.V., vol. 5, 1977.
- 7- Machado, C.: Measuring Business Cycles: the Real Business Cycles Approach and Related Controversies, Working Paper Produced Under the Doctoral Program in Economics at Faculdade Economia do Porto, University of Porto, 2001. Available at Website: <http://www.researchgate.net/publication/24111493.pdf> (access date: 18/ 9/ 2019).

- 8- Mishre, R.: Industrial Economics and Management Principles, Laxmi Publications, New Delhi, India, 2008.
- 9- Niemira, A. & Klein, P.: Forecasting Financial and Economic Cycles, John Wiley, Canada, 1994.
- 10- OECD: Education at a Glance 2008: OECD Indicators, Paris, 2008. Available at web site <https://www.oecd.org/education/skills-beyond-school/41284038.pdf> (access date:10/10/2019)
- 11- Pederzoli, C. & Torricelli, C.: Capital Requirements and Business Cycle Regimes: Forward- Looking Modelling of Default Probabilities, Journal of Banking, Elsevier, Vol.29, 2005.
- 12- Razauskas, T.: the Cycles of Economic Development and Depression Within the Different Sectors of Economy, Ekonomika ir Vadyba: aktualijos ir perspektyvos, 1(4), 2009.
- 13- Sachs, J. & Larrain, F.: Macroeconomics in the Global Economy, Prentice Hall, New York, 1993.
- 14- Slavin, S.: Economics, Fourth Edition , Irwin, United States of America, 1996.
- 15- Stupak, J. & Keightley, M.: Introduction to U. S. Economy: the Business Cycle and Growth, Congressional Research Service Reports, IN FOCS Magazine, U.S.A, Decemder13, 2017.
- 16- Woodhall, M.: Cost- Benefit Analysis in Educational Planning , Fourth Edition, UNESCO: International Institute for Educational Planning, Paris, 2004.
- 17- Zimmermann, C.: Intermediate Macroeconomics, ECON 219 Supplementary notes for "Business Cycle Measurement", University of Connecticut, U. S. A, 2005. Available at Website: <https://ideas.repec.org/zimm/courses/ch3.pdf> (access date:12/10/2019).